الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

النظام المالي الجزائري وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

سطارة أمينة

تحت إشراف الأستاذة:

لعور سطايحي إلهام

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرون عزالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
مشحود عمر	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955	ممتحن
لعور سطايحي إلهام	أستاذة محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	مشرفة

2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

النظام المالي الجزائري وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

سطارة أمينة

تحت إشراف الأستاذة:

لعور سطايحي إلهام

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرون عزالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
مشحود عمر	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955	ممتحن
لعور سطايحي إلهام	أستاذة محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	مشرفة

2021/2020

كلمة الشكر

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاج اليه للوصول إلى هذا المستوى، وما توفيقي إلا بالله.

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه وسلم الذي أدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونحن على ذلك من الشاهدين أتقدم بأزكى عبارات الشكر إلى:

الأستاذة المشرفة لعور سطايحي الهام على كل نصائحها وتوجيهاتها القيمة رغم كل انشغالاتها

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سكيكدة.

إلى كل عمال المكتبة

إلى كل من ساعدني لانجاز هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي سواء من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو ابتسامة مشرفة و إلى كل من ساعدني على طباعة هذه

المذكرة.

الإهداء

إلى من أهديها سلامي كلما أشرقت شمس و كلما عم مساء إلى من تحمل بين ثناياها كل معاني العطاء، إلى من تمنت لي الأفضل دون فناء إلى من رسمتي أملا لا يعرف الجلاء واعتبرتني متنفسا بعد طول مشقة وعناء، إلى الأغلى ما في الوجود و من سواها يستحق كل هدا الثناء أمي، أمي ، أمي.

إلى من أرشدني إلى نور العلم وعلمني معنى الحياة إلى من وهب شبابه من اجلي و عمره لعيشي و راحتي، وصبره لرعايتي، وكلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي رحمه الله.

إلى من شاركوني رحم أمي و قاسموني الحياة حلوها ومرها، إلى الأعمدة التي أظل ارتكز عليها للصمود إخوتي كل باسمه.

إلى كل العائلة والأصدقاء والأحباب خاصة صديقتي خولة.

إلى كل من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي

وأرجو أن تبقى صدقة جارية.

سطارة أمينة

ملخص:

لقد أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطور مثل هذه المؤسسات وتشجيع إقامتها يعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إظهار مختلف الآليات التي يمكن للنظام المالي الجزائري أن يوفرها لهذه المؤسسات لسد فجوتها التمويلية وكذلك إبراز أهميتها حيث تمتاز بمرونة في التأسيس ولا تتطلب رأس مال ضخم، حيث تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير مناصب الشغل.

وقد تم التوصل إلى أنه رغم المزايا التي تمتاز بها تبقى هناك عدة مشاكل تواجه هذا النوع من المؤسسات، خاصة في الجزائر ومن أبرزها مشكلة التمويل. وقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لجأت الحكومة إلى إنشاء هيئات مختلفة لدعم ومساندة هذا القطاع والنهوض به.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الناتج المحلي الخام، القيمة المضافة، التشغيل،الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises ont joué un rôle important et fondamental dans les stratégies de développement économique dans la plupart des pays du monde, car elles représentent une grande partie du secteur de la production dans divers pays, et de nombreux économistes estiment que le développement de telles institutions et l'encouragement de leur création est l'un des affluents les plus importants du développement économique et social des pays en développement en particulier.

Cette recherche vise à clarifier les concepts des petites et moyennes entreprises et à essayer de montrer les différents méthodes mécanismes que le système financier algérien peut fournir à ces institutions pour combler leur déficit de financement, ainsi que de souligne leur importance car elles se caractérisent par une flexibilité dans la mise en place.et ne nécessitent pas d'énormes capitaux, car ils jouent un rôle important dans le développement économique et sociales par sa contribution à la création d'emplois.

Il a été conclu qu'en dépit de leur avantages, de nombreux problèmes se posent encore à ce type d'institutions, en particulier en Algérie et dans les pays en développement en général, dont le plus important est le problèmes du financement. Ces dernières années, L'Algérie a cherché encourager le secteur des petites et moyennes entreprises, par conséquent le gouvernement a eu recours à la création de diverses formes d'agences et d'organismes pour soutenir ce secteur.

Les mots clés : les petits et moyennes entreprises, produit intérieur brut, la valeur ajoutée, employer, agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار النظري حول النظام المالي الجزائري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد الفصل	7
المبحث الأول: مفاهيم حول النظام المالي الجزائري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	8
المطلب الأول: مفهوم النظام المالي الجزائري و مكوناته.	8
الفرع الأول: مفهوم النظام المالي الجزائري.	8
الفرع الثاني: مكونات النظام المالي الجزائري	10
الفرع الثالث: وظائف النظام المالي.	14
المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري.	15
الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي الجزائري	15
الفرع الثاني: مؤسسات النظام المصرفي الجزائري.	16

الفرع الثالث: وظائف و أهمية النظام المصرفي.	25
المطلب الثالث: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	26
الفرع الأول: معايير تحديد و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	26
الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	29
الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	32
الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	33
المبحث الثاني: دور النظام المالي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	35
المطلب الأول: الآليات التقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	35
الفرع الأول: التمويل الذاتي	35
الفرع الثاني: التمويل قصير الأجل.	36
الفرع الثالث: التمويل متوسط الأجل.	37
الفرع الرابع: التمويل طويل الأجل.	38
المطلب الثاني: الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	39
الفرع الأول: التمويل عن طريق القرض الايجاري.	39
الفرع الثاني: التمويل برأس مال المخاطر (الاستثماري).	39
الفرع الثالث: التمويل بالصيغ الإسلامية.	40
الفرع الرابع: التمويل عن طريق بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	41
المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة.	43
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.	43

المطلب الثاني: القيمة المضافة.	45
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: واقع و إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	
تمهيد الفصل	49
المبحث الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعدادها.	50
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها.	50
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	50
الفرع الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	51
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	56
الفرع الأول :تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	56
الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	58
الفرع الثالث: تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	66
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.	68
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل.	68
الفرع الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.	69
الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة.	71
الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية.	72
المبحث الثاني: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	73

المطلب الأول: التمويل التقليدي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	73
الفرع الأول: التمويل بواسطة القروض البنكية.	73
الفرع الثاني: التمويل عن طريق بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	76
المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الآليات المستحدثة.	77
الفرع الأول: رأس المال الاستثماري في الجزائر.	77
الفرع الثاني: التمويل التأجيري في الجزائر.	80
المطلب الثالث: المشاكل التي تعرقل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	82
الفرع الأول: صعوبات التمويل ومشكلات التمويل المالي	82
الفرع الثاني: ثقل العبء الضريبي والجمركي	82
الفرع الثالث: غياب الفضاءات الوسيطية (البورصة)	82
المبحث الثالث: الهيئات الحكومية لدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	83
المطلب الأول: الهيئات الحكومية الداعمة.	83
الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)	83
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القروض(ANJEM)	85
الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	87
الفرع الرابع: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FRAG	89
المطلب الثاني: سبل تطوير الآليات التمويلية التقليدية و الحديثة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	92
الفرع الأول: السبل المقترحة على مستوى البنوك التجارية.	92

الفرع الثاني: السبل المقترحة على مستوى شركات التأجير.	92
الفرع الثالث: السبل المقترحة لتنشيط بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	93
الفرع الرابع: السبل المقترحة لتعزيز دور رأس المال الاستثماري في الجزائر.	94
الفرع الخامس: السبل المقترحة لدعم تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	94
خلاصة الفصل	95
خاتمة	98-95
قائمة المراجع	103-99

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الشركات الكبرى المدرجة في بورصة الجزائر إلى غاية 2021/06/10.	23
02	عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	24
03	تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في اليابان.	30
04	حدود تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	50
05	عدد المشاريع المتعمدة في الجزائر خلال فترة 1978-1967	52
06	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1999.	54
07	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية 2019.	55
08	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	58
09	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص المعنويين) نحسب قطاع النشاط	60
10	توزيع المهن الحرة حسب قطاع النشاط	61
11	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة حسب حجم الأصول و قطاع النشاط.	62
12	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	63
13	تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة	63
14	كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة	65
15	إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2019/2018)	66
16	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط (2019/2018)	66
17	تطور الوظائف المعلنة حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	67

18	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2019/2015)	68
19	تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات من 2013 إلى 2018	70
20	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة	71
21	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاعات خلال الفترة2019/2014	74
22	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة (2019/2014)	75
23	شروط القبول في بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	76
24	استثمارات شركة SOFINANCE في الفترة 2017/2014	78
25	المحفظة الاستثمارية لشركة FINALEP	79
26	المحفظة الاستثمارية للمغاربية لتأجير الجزائر	80
27	مساهمة MLA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	81
28	المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط حتى 2019/12/31	84
29	الأرصدة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض حسب نوع التمويل	84
30	الأرصدة الممنوحة من طرف ANJEM حسب قطاع النشاط	87
31	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	88
32	الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2019/01/01 إلى 2019/12/31	90

33	الملفات المعالجة حسب نوع المشروع من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2019/01/01 إلى 2019/12/31	91

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أقسام سوق رأس المال	13
02	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الوضع القانوني31 / 12 /2019	58
03	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوعها	59
04	تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة.	64
05	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إحداث مناصب الشغل حسب الشكل القانوني (طبيعة النشاط) من 2015 إلى 2019	69
06	نسبة الأرصدة الممنوحة من طرف ANJEM حسب نوع التمويل	86

قائمة المختصرات:

المختصر	الاسم باللغة الفرنسية	الاسم باللغة العربية
PME	Petite et moyen entreprises	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
ANSEJ	Agence national de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب
ANJEM	Agence national de gestion du micro crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القروض
FRAG	Fonds de Garantie des Crédits aux petites et moyennes entreprise.	صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
CNAC	Caisse national d'assurance chômage	الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة
EDI	El djazair ijar	الجزائر إيجار
MLA	Maghreb leasing Algérie	المغاربية للإيجار المالي الجزائري
Op cit	Ouvrage précédemment cite	مرجع سابق

مقدمة عامة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن بتطور الظروف وزيادة حدة المنافسة للوحدات الإنتاجية أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بهذه المؤسسات وإيجاد السبل الكفيلة برفع كفاءتها الإنتاجية لما تتميز به من خصائص كقابليتها للتكييف ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، وهذا بدعم من الفضاءات الوسيطية.

لقد تفطنت الكثير من الدول إلى قدرة هذه المؤسسات على الرفع من المستوى الاقتصادي، إذ حضت بالأولوية ضمن مختلف البرامج و استراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطورا، و عرفت ازدهارا كبيرا، وعلى غرار هذه الدول أدركت الجزائر أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها، إلا أنها لم تتوسع كثيرا في هذا الميدان، نتيجة للخيار الاقتصادي الذي اتبعته بعد الاستقلال مباشرة بتوجهها إلى إنشاء المؤسسات الكبرى، لكن بعد التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية الوطنية في نهاية الثمانينات، وإصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990، وإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية في جويلية 1993، كل هذا أعطى دعما قويا لتنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بادرت باتخاذ سلسلة من الإصلاحات تهدف كلها إلى ترقية الاستثمار ودعمه في هذا القطاع، مع هذا فان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زال هشا ومعرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته، مما يقلل من فعاليته في دفع عجلة التنمية في الجزائر وذلك نتيجة لعدة مشاكل وصعوبات يعاني منها.

ولقد بينت مجموعة من الدراسات والبحوث الميدانية التي أجريت في العديد من الدول الصناعية والنامية أن التمويل هو العائق الأساسي والعامل الرئيسي لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يلعب دورا فعالا في دعم تنافسيتها محليا ودوليا، حيث أن عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي في المراحل الأولى من نشأتها بسبب صعوبة حصولها على التمويل، إذ أن هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة والتي عادة ما تمكنها من اجتياز مرحلة الإنشاء دون المرور إلى المراحل الأخرى في أقرب الآجال ذلك لمحدودية قدرتها على تعبئتها بحث تكون دوما في حاجة مستمرة إلى مختلف أشكال التمويل هنا يظهر دور النظام المالي بمختلف آلياته في توفير التمويل اللازم لها لتغطية احتياجاتها التمويلية، أهمها القروض البنكية باعتبار أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مؤهلة لدخول البورصة، غير أنه للحصول على القروض البنكية يتوجب عليها فضلا تقديم جدوى للمشروع، وتوفير الضمانات الكافية لتغطية القروض والتي نادرا ما تكون متاحة لدى هذه المؤسسات، ناهيك عن أن البنوك تجد مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عديمة الأهمية والجدوى الاقتصادية.

إلا أنه في ظل النظام البنكي الحالي تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها الأقل حظا للاستجابة للمتطلبات الكلاسيكية لهذا النظام، لذلك توجب على النظام المالي استحداث آليات تمويلية بإمكانها تغطية الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات ويمكن أن تكون بديل للآليات التقليدية.

فإن موضوع ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها من الموضوعات التي تلقى اهتماما كبيرا ومتزايدا على المستوى المحلي والدولي، الجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي وحل المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء أجهزة حكومية متخصصة لتقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو ومن بين هذه الهيئات: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة... وغيرها.

إشكالية البحث:

مما سبق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى أموال من أجل الحصول على مختلف الآلات والتجهيزات اللازمة للعملية الإنتاجية، وكذلك الحفاظ على بقائها وتطوير نشاطها، إلا أنها تعاني من نقص كبير في مصادر التمويل التي تتوافق مع ظروفها وطبيعة نشاطها.

لهذا الغرض يمكن حصر إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو الدور الذي يلعبه النظام المالي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

-ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما تتجلى أهميتها؟

-ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-فيما تتمثل المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

-ما مدى قدرة النظام المالي الجزائري على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات البحث:

من أجل تحليل الإشكالية و الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

°المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات في الحصول على مصادر التمويل الضرورية لاستمرارية نشاطها وتوسعها.

°النظام المالي الجزائري غير قادر على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشروط التي تفرضها البنوك على هذه المؤسسات مستعصية.

°تعتبر هيئات الدعم الحكومية من أهم الضمانات لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

°تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار موضوع النظام المالي الجزائري و إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيره من المواضيع إلى:

-فضول شخصي في التعمق في هذا البحث.

-الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع باعتباره يخص الجانب التمويلي، والذي هو من ضمن تخصصنا.

-الأهمية الكبيرة التي يكتسبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الآونة الأخيرة

-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع خاصة خارج نطاق المحروقات.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح مختلف المفاهيم الأساسية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهميتها.

- محاولة إبراز واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني.

- معرفة مدى قدرة النظام المالي الجزائري على تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- معرفة مدى إمكانية لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وسائل تمويل أخرى عدا القروض البنكية.

أهمية الدراسة:

شكل موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم المواضيع الحديثة التي حظيت مؤخرا بكثير من الاهتمام، و لعل هذا الاهتمام من شأنه معرفة

-الأهمية التي يكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول بصفة عامة، ولاسيما في الجزائر بصفة خاصة.

-الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو، وتوفير مناصب الشغل.

-يعتبر التمويل من أهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات والإمكانيات المعتبرة التي سخرتها لدعم وتأهيل هذا القطاع.

حدود البحث:

-**الحدود المكانية:** تهتم هذه الدراسة بمعالجة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-**الحدود الزمنية:** تم تركيز اهتمامنا على دراسة تطور وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019 من بدايتها إلى نهايتها، فيما يخص الإحصائيات، حيث تعتبر الأحدث والأكثر تطورا من حيث المعلومات المتوفرة.

-**الحدود الموضوعية:** يتمحور البحث حول النظام المالي الجزائري وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قمنا بدراسة شاملة لكلا المتغيرين.

منهج البحث:

لمحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتأينا أن نعتمد على منهجين:

تم الاعتماد في الفصل الأول على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لوصف كل ما يتعلق بالنظام المالي الجزائري والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإيجاد العلاقة بينهما، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في الفصل الثاني من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2019 والقيام بتحليل الجداول الإحصائية والأشكال البيانية باستخدام برنامج Excel، ولتدعيم موضوع البحث اعتمدنا على المراجع التي لها

علاقة بموضوع البحث متمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، الملتقيات، المجلات، الجريدة الرسمية و النشرات الإحصائية من أجل اثراء البحث.

صعوبات البحث:

-التفاوت والاختلاف في الإحصائيات من مرجع إلى أخر.

-نقص مراجع البحث خاصة من جانب الكتب.

هيكل البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجميع جوانب الموضوع، ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للنظام المالي الجزائري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، في المطلب الأول تعرضنا إلى عموميات حول النظام المالي الجزائري تعريفه، مكوناته ، وظائفه وأهميته، ثم في المطلب الثاني مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطرقنا إلى معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التعريف بها حيث اختلفت التعاريف من دولة إلى أخرى، خصائصها وأهميتها. أما المبحث الثاني حاولنا إيجاد العلاقة بين النظام المالي الجزائري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يقوم النظام المالي بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مؤسساته المالية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما خصصنا المبحث الثالث للدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني واقع و إشكالية تمويل (م ص م) في الجزائر حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تناولنا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري وتطورها وتعدادها من خلال تحليل الجداول الإحصائية، ثم في المبحث الثاني أخدنا الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التمويلية التي تعرقل نمو هذه المؤسسات، أما المبحث الثالث تناولنا فيه هيئات الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي تعتبر كبديل لتمويل هذه المؤسسات.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المالي الجزائري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل:

شهدت الجزائر عقب الاستقلال عدة إصلاحات استهدفت تحسين المناخ الاستثماري، وتشجيع القطاع الخاص وذلك بغية تجسيد فكرة التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤذي دورا رياديا في تحقيق التنمية الاقتصادية كونها تشكل مدخلا من مداخل النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الحر، فقد أولتها الجزائر اهتماما بالغا من خلال إصدار جملة من التشريعات و الهيئات الحكومية الداعمة لها.

و لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات و المشاكل التي تعترض طريق نموها من خلال الخصائص التي تتميز بها.

ومن خلال هذا الفصل حاولنا عرض ما يلي:

- **مفاهيم حول النظام المالي الجزائري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **دور النظام المالي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **الدراسات السابقة و القيمة المضافة.**

المبحث الأول: مفاهيم حول النظام المالي الجزائري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يلعب النظام المالي دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، باعتباره القناة التي تتم عبرها عملية التمويل، حيث ينقل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، كما يشتمل على عديد المكونات كالمؤسسات المالية الوسيطة، والأسواق المالية والجهات الرقابية المشرفة على أداء المؤسسات والأسواق المالية وفيما يلي سنحاول التعريف بالنظام المالي الجزائري وإبراز أهم مكوناته.

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي الجزائري و مكوناته.

الفرع الأول: يمكن التوصل إلى مفهوم النظام المالي من خلال التعاريف التالية:

_ يعرف النظام المالي على أنه: مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي تتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين أو المقرضين من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحيازة الأصول والأدوات المالية المختلفة.[1]

_النظام المالي عبارة عن شبكة من المؤسسات المالية والأسواق المالية التي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية (ودائع مصرفية، سندات الخزينة، الأسهم...) التي تسهل تحويل النقود و إقراض الأموال واقتراضه.

يتكفل النظام المالي بتوفير الاحتياجات المالية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين من خلال تحويل الأموال من عند أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي وذلك أما بطريقة مباشرة، أي من خلال الأسواق المالية أو بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال البنوك والمؤسسات المالية المختلفة.

تتوقف فعالية النظام المالي على قدرته في تعبئة الادخار وضمان أفضل التخصيصات للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد.[2]

فإن التعرف على مفهوم النظام المالي يتطلب التعرف على الوحدات الرئيسية ذات التأثير على النشاط الاقتصادي في الدولة وهي:[3]

---

[1] سعيد عبد الحميد مطاوع، **الاسواق المالية المعاصرة**، مكتبة أم القرى، مصر، 2001، ص 2.

[2] عبد الرحمان بن شيخ، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي العولمي الجديد –دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص21.

[3] عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسى، **النقود و المصارف و الأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن، 2005، ص72.

1_ الوحدات الاستهلاكية (قطاع الاستهلاك): وتتمثل في العائلات والأفراد وتعتبر مصدرا مهما من مصادر الادخار من جهة، ومن جهة أخرى مقترض للأموال، حيث تنفق من دخلها الجاري على السلع والخدمات، بينما تقترض لتمويل مشترياتها من سلع الاستهلاك الدائم (كالسيارات، الأثاث، الأبنية...).

2_الوحدات الإنتاجية (قطاع الإنتاج): تعتبر أيضا مصدرا من مصادر الادخار، ولكن ليس بالأهمية التي تحتلها الوحدات الاستهلاكية، كما تحتاج إلى مصادر مالية لتمويل استثمارها في الأبنية و المعدات وتمويل مشترياتها من المواد الأولية أو الوسيطة التي تحتاجها في العملية الإنتاجية.

3_ القطاع الحكومي: تساهم الحكومة في النظام المالي من خلال أنشطتها في الاقتراض والإقراض وتعتمد هذا النشاط على وضع الميزانية العامة، فهي تدخر عندما تحقق فائض، وتستثمر في الموجودات المادية (المشروعات) أو الموجودات المالية (الأسهم و السندات) ، وتقترض عند وجود عجز في الميزانية العامة بإصدار أدوات مالية في الأسواق المالية أو الاقتراض من مصادر داخلية أو خارجية.

4_القطاع الأجنبي: يرتبط دور القطاع الأجنبي في النظام المالي بوضع ميزان مدفوعات، ففي حالة عجزه يلعب هذا القطاع دور المقرض في السوق المالي عن طريق شراء أدوات مالية (أسهم و سندات) أو حسابات جارية أو عن طريق الاستثمار المباشر، أي استخدام الادخارات الأجنبية لتغطية العجز، ودور المقترض في حالة الفائض عن طريق بيع أدوات مالية للشركات المحلية أو توظيف هذا الفائض في الأسواق المالية الأجنبية.

ومن خلال ما سبق يتضح بأن النظام المالي الجزائري هو: مجموع المؤسسات والأسواق والقنوات التي توفر الآلية الضرورية لخلق وتبادل الأصول المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات القدرة التمويلية والوحدات الاقتصادية ذات العجز، هذه العملية التي يتحقق من خلالها توظيف الأموال وزيادة الفرص الاستثمارية، وبدون وجود هذه القناة فان الوحدات الاقتصادية تلجأ إلى التمويل الداخلي أي الاعتماد على مدخراتها الذاتية وعدم الاستفادة من مدخرات الوحدات الأخرى، مضحية بذلك بالكثير من الفرص الاستثمارية، وهذا يتسبب في حالة الركود وانخفاض الإنتاج وتزايد البطالة.

الفرع الثاني: مكونات النظام المالي الجزائري.

يتكون النظام المالي الجزائري من مجموعة عناصر تتفاعل فيما بينها لأداء الوظائف المختلفة والتي تضمن تحقيق الأهداف العامة لهذا النظام بالإضافة إلى الوحدات الاقتصادية غير الملية التي تمثل عنصرا بارزا من هذا النظام.

أولا: مؤسسات الوساطة المالية. تشمل مفهوم الوساطة المالية المنظمات المالية التي تمارس وظيفة تعبئة المدخرات وإعادة استثمارها أو توجيهها إلى قطاعات الاقتصادية المختلفة وتشترك هذه المؤسسات في أداء الوظيفة الأساسية للوساطة المالية، لكنها تختلف من حيث طبيعة أدواتها المستخدمة في تكوين أصولها وخصومها وطبيعة الحقوق و الخدمات التي تتيحها للدائنين وتحصل عليها من المدنين و تأخذ الأشكال التالية:

1_ البنك المركزي: يعتبر قلب الجهاز المصرفي، فهو مؤسسة نقدية حكومية يتولى إدارة السياسة النقدية ويهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقه مسؤولية إصدار العملة والرقابة على النظام المصرفي والائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي، بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية للعملة الوطنية وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية، كما يقوم بدوره كمقرض أخير للوحدات المصرفية المختلفة ويحصل منها على الودائع التي تستخدم لأغراض المقاصة بين هذه المؤسسات.

2_مؤسسات الإيداع: وهي مؤسسات مالية تتميز بقبول الودائع من الوحدات الاقتصادية بغرض توظيفها في أنشطتها المختلفة كمنح الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية، كما تقوم بدور هام في عملية إنشاء النقود خاصة منها المصارف التجارية لذلك تساهم في التأثير على العرض النقدي وتنقسم إلى:

أ_ مؤسسات مصرفية تقبل الودائع: ومن أهمها البنك الوطني، بنك التنمية المحلية.

ب_مؤسسات غير مصرفية تقبل الودائع: وتشمل بدورها المؤسسات التالية: صندوق التوفير والاحتياط.

3_ المؤسسات غير الودائعية: وتصنف إلى مؤسسات تعاقدية ومؤسسات الاستثمار:

أ_ المؤسسات التعاقدية: هي مؤسسات مالية لا ودائعية تقوم بتجميع مواردها على فترات دورية وعلى أساس تعاقدي، وتستطيع هذه المؤسسات التنبؤ بدرجة عالية من الدقة بمقدار ما ستدفعه من الأموال لصالح المنتفعين في المستقبل وتتمثل أساسا في: شركات التأمين، صناديق التقاعد.

ب_مؤسسات الاستثمار: هي مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية جمع الموارد المالية من خلال بيع الأصول المالية المختلفة للجمهور واستثمارها في الأسهم و السندات ومن أهمها شركات الاستثمار (التمويل)، الصناديق المشتركة، الصناديق المشتركة لصندوق النقد.[1]

ثانيا: الأسواق المالية.

تلعب الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية والمالية من خلال استقطاب روس الأموال وتوظيفها، حيث تعمل على التقرب بين القطاعات الموفرة للادخار وتلك التي تقوم بالاستثمار وتكوين رؤوس الأموال.

وتعرف السوق المالية على أنها: سوق يتم فيه تبادل الأصول المالية ومشتقاتها بيعا وشراء، حيث يلتقي خلالها المشترون والبائعون والوسطاء والمتعاملون الآخرون بهدف تداول الأصول المالية المختلفة لفترات زمنية معينة.[2]

وهناك عدة تصنيفات للأسواق المالية تقوم على أسس مختلفة حيث تقسم إلى أسواق نظامية وأسواق غير نظامية، أسواق أولية وأسواق ثانوية، أسواق فورية وأسواق مستقبلية، أسواق رأس المال وأسواق النقد، أسواق محلية وأسواق دولية.

ونظرا للتطور الذي عرفته الأسواق و الأدوات المالية في ظل التحولات الاقتصادية وعولمة أسواق المال، برزت صعوبة وضع حدود فاصلة للتعريف بين هذه الأسواق. لذلك سنعتمد معيار أجل الاستحقاق لأنه الأكثر شيوعا في دراسة أنواع الأسواق المالية حيث يقسم هذا الأخير إلى: سوق النقد سوق رأس المال.

أ_أسواق النقد: وهي الأسواق التي تتداول فيها الأدوات المالية قصيرة الأجل، حيث يتم تداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل أو على شكل أوراق مالية طويلة الأجل أو تجارية من خلال البنوك المركزية والبنوك التجارية، ومن أهم أدوات الاستثمار التي يتم تداولها هي اذونات الخزانة، قبولات المصرفية، شهادات الإيداع.

---

[1] رضا صاحب أبو حمد علي، **إدارة المصارف مدخل كمي معاصر**، دار الفكر، عمان، الأردن،2002، ص61.

[2] أحمد الشناوي إسماعيل، مبارك عبد المنعم، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2002، ص32.

ب_أسواق رأس المال: وهي الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية طويلة الأجل، التي تزيد مدة أجلها عن سنة سواء من خلال الإقراض طويل الأجل أو تداول الأوراق المالية مثل الأسهم العادية، الأسهم الممتازة وغيرها من الأوراق المالية.[1]

ويمكن توضيح أقسام سوق رأس المال من خلال الشكل التالي:

[1] اوصغير الويزة، **فعالية آليات تدفق الأموال داخل النظام المالي مع إشارة لحالة الجزائر**_، ملتقى وطني حول النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 04و 05 فيفري 2019، ص5.

الشكل رقم (01): أقسام سوق رأس المال.

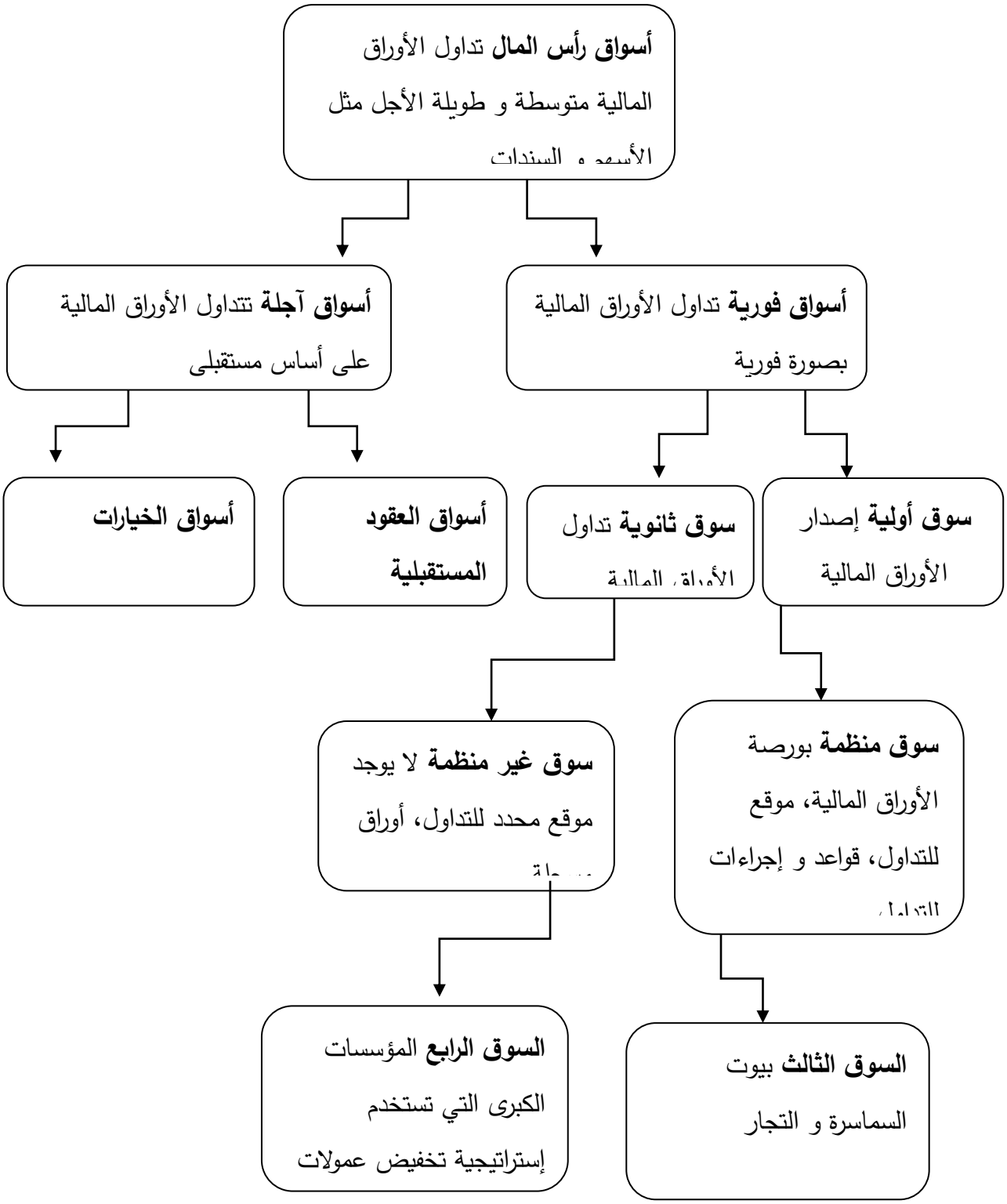

المصدر: محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية: النظرية و التطبيق**، دار الميسرة، الاردن،2007،ص47.

الفرع الثالث: وظائف النظام المالي.

تبرز أهمية النظام المالي من خلال ارتباطه بكافة الأنشطة الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم لها، فلا يقتصر دور النظام المالي على التمويل فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل عدة وظائف تمكنه من زيادة إنتاجية الاستثمارات وذلك من خلال انتقال الأموال من المكان الأقل مردودية إلى الأكثر مردودية، فتزيد بذلك فعالية النظام المالي في تحقيق أحسن تخصص للموارد و تحفيز النمو، لذا سنتطرق إلى أهم وظائف النظام الملي والتي تتمثل في:[1]

1_تجميع المدخرات: يعمل النظام المالي على توفير منافذ لتعبئة الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات، مما يؤذي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار حيث يمكن للمدخرين في ظل وجود هذا النظام إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو أرباح، ويعتمد النظام المالي في أدائه لهذه الوظيفة على توفير عائدات مغرية من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول الأوراق المالية المصدرة.

2_توفير الموارد المالية: يقدم النظام المالي الموارد المالية اللازمة للسماح للأفراد والمؤسسات القيام بمدفوعاتها بطريقة فعالة لشراء السلع والحصول على الخدمات وتحويل الاستثمارات، هذه الأخيرة التي تؤذي إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع ورفع المستوى المعيشي.

3_إجراءات معاملات التسوية و الدفع: حيث يزود النظام المالي الاقتصاد بالوسائل اللازمة لأداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الأخرى. وقد ساهم التطور الذي عرفته مؤسسات النظام المالي في الوقت الحاضر إلى ظهور وسائل دفع جديدة كالبطاقات الالكترونية.

4_تجميع المعلومات المالية و تحليلها: يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات الحالية، وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون في حال قيامهم بهذه العملية ويؤذي النظام المالي هذا الدور من خلال الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، حيث تكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء منخفضة جدا لأنها توزع على حجم كبير من العمليات وهو ما يمكن للمقرضين والمقترضين من اتحاد قراراتهم بدقة .

[1] ساعد ابتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009،ص16_17.

كما يقوم النظام المالي بعملية المعلومات، حيث تضطلع الأسواق المالية بهذا الدور، فهي تقوم بإدخال هذه المعلومات في أسعار الأسهم والسندات وباقي الأصول المالية للمؤسسات، ويستفيد المدخرون والمستثمرون من المعلومات من خلال النظر إلى عوائد الأصل محل الاهتمام.

5-توفير السيولة: يقصد بالسيولة قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقد وهذا ما يؤذيه النظام المالي من خلال الأسواق والوسطاء الماليين، حيث يوفر نظاما للمتاجرة تجعل الأصول المالية أكثر سيولة فالقدرة على تحويل الأصول منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة بالصورة التي يرغب فيها المدخر تعد أحد مقاييس كفاءة النظام المالي.

6-**تدنية المخاطر:** مهما كانت الفوائض المالية المتاحة لدى المدخر لغرض الاستثمار فإنها لن تمكنه إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فان حجم المخاطرة الذي يوفر النظام المالي عملة المشاركة في تحمل المخاطرة من خلال تمكين المدخر من الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية والتي يطلق عليها اصطلاحا المحفظة المالية فتنويع هذه المحفظة يجعل من التقلبات في قيمتها تنخفض باعتبار أن عوائد الاستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة

7_تحقيق السياسة النقدية: يلعب النظام المالي دورا هاما يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية للدولة إذ يمكن للبنك المركزي بواسطة ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة وأيضا التحكم بالاحتياطات من العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار النقد.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري.

يتميز النظام المالي الجزائري بكونه نظام يقوده النظام المصرفي بالرغم من وجود سوق مالية متمثلة في بورصة الجائر، إلا أن النظام المصرفي يعتبر جزءا من النظام المالي للاقتصاد والذي يتم من خلاله تدفق للأموال السائلة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي.

أنشئ النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال مباشرة سنة 1962 من خلال إنشاء بنك الجزائر في نهاية سنة 1962 ليباشر أعماله ابتداء من جانفي 1963[1].

-ويقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان اللازم على الصعيدين القومي والفردي.[1]

[1] أوصغير الويزة، مرجع سبق ذكره، ص12.

الفرع الثاني: مؤسسات النظام المصرفي الجزائري.

عملت الجزائر بعد الاستقلال على إعادة تنظيم قطاعها المصرفي والذي تشكل في البداية من المؤسسات المصرفية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، بما فيها من اختلالات خاصة من جانبها المالي والتنظيمي، ثم تليها مرحلة الإصلاحات التي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة والتي كانت تهدف إلى تأسيس قطاع مصرفي قوي بتمويل الاقتصاد و تطويره، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات.

أولا: الإصلاحات المصرفية قبل صدور قانون 90-10.

1_تكوين نظام مصرفي وطني 1962_1965: وذلك من خلال إضفاء السيادة الوطنية على المؤسسات المالية الكبرى، وبدأت بإنشاء أربعة مؤسسات رئيسية وهي:

الخزينة: أنشئت في 08 أوث 1962، والتي أخذت على عاتقها الوظائف التقليدية للخزينة، زيادة على ذلك كلفت بمنح القروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.[2]

بنك الجزائر BCA: تأسس بموجب القانون رقم 62_144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعود ملكية رأسماله للدولة، أسندت له وظائف الإصدار النقدي، مراقبة وتنظيم الكتلة النقدية، توجيه ومراقبة القروض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما كلف بشكل استثنائي ومرحلي (1963_1964) بالمنح المباشر للقروض على شكل تسبيقات، خاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم الدينار الجزائري.[3]

الصندوق الجزائري للتنمية CAD: تأسس بموجب القانون رقم 63_165 بتاريخ 07 ماي 1963، منح صلاحيات واسعة منها تعبئة المدخرات متوسطة وطويلة الأجل، تمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، تم تغيير تسميته فيما بعد إلى بنك الجزائر للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل طويل الأجل.

---

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي محمد شهاب، **مبادئ النقود و البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 158.

[2] شاكر القروبني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة4، الجزائر، 2008،ص66

[3] مفتاح صالح، **الأداء المتميز للحكومات**، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للحكومات، جامعة بسكرة،يومي 08-09 مارس 2005،ص50.

الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP: تأسس بموجب القانون رقم 64_277 بتاريخ 10 أوث 1964 تتمثل مهمته في جمع المدخرات الأفراد والعائلات، أما في مجال منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاثة مجالات وهي: البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.[1]

2_مرحلة تأميم البنوك الأجنبية 1966_1967: إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية من سنة1966 مما نتج عنه ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها للدولة وهي:[2]

البنك الوطني الجزائري BNA: تأسس بموجب المرسوم رقم 66_178 بتاريخ 13 جوان 1966لتمويل المشاريع الاقتصادية إضافة إلى مهما أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان قصير ومتوسط الأجل، إقراض المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة.

القرض الشعبي الجزائري CPA: تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع عمل على تمويل الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية، كالصناعات التقليدية الحرفية، السياحة ، الفنادق، منح القروض الموجهة للاستهلاك.

بنك الجزائر الخارجي BEA: تأسس بموجب الأمر 67_204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 أسندت له مجموعة من المهام كمنح الضمانات للمستوردين و المصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة، كما تمتد النشاطات الاقراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى وتركز الشركات الكبرى عملياتها المالية على مستوى هذا البنك.

3_ الإصلاح المالي و المصرفي 1971: يخص هذا الإصلاح الجانب التنظيمي للوساطة المالية وإعادة النظر في قنوات التمويل، خاصة أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، من بين النقاط التي نص عليها ما يلي:[3]

- إمكانية السحب على المكشوف للمؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال.

---

[1] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، بدون طبعة، 2008، ص182

[2] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005،ص30.

[3] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004،ص50.

– قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

–قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.

–يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد وكذلك إلزامها بفتح حسابين (الاستغلال والاستثمار).

–تحديد معدلات الفائدة يتم بطريقة مركزية وإدارية.

4_مرحلة إعادة هيكلة البنوك 1982_1985: إن إعادة الهيكلة البنكية التي قامت بها السلطات الجزائرية نتج عنها ما يلي:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR: تأسس بموجب المرسوم رقم 82_106 بتاريخ 13 مارس 1982 مهمته الأساسية تمويل القطاع الفلاحي وتنميته إضافة إلى تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية.[1]

بنك التنمية المحلية BDL: تأسس بموجب المرسوم 85_85 بتاريخ 30 أفريل 1985 من بين مهامه جمع المدخرات الوطنية، منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص، تمويل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات و الولايات، انجاز مخططات الجماعات المحلية المنبثقة عن المخطط الوطني للتنمية.[2]

5_قانون القرض و البنك 1986: نتيجة للازمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض معدلات البترول وانهيار سعر صرف الدولار الأمريكي، تم إصدار القانون رقم 86_12 بتاريخ 19 أوث 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض حيث تم إحداث إصلاح جدري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك باعتماد مقاييس الربحية، المردودية والأمان في تسييرها، من بين النقاط التي تضمنها القانون نذكر منها ما يلي:[3]

_تقليص دور الخزينة العمومية في مجال تمويل الاستثمارات

_أداء البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك.

---

[1] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة ماجستير،تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوث 1955ن سكيكدة، 2009، ص 75

[2] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره،ص 39

[3] بلعوز علي، **محاضرات في النظريات السياسية و النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2004،ص143

_قيام البنوك بدورها في مجال تعبئة المدخرات ومنح الائتمان في إطار المخطط الوطني للقرض.

_إنشاء هيئة رقابة على النظام المصرفي (اللجنة التقنية للبنك) وهيئة استشارية (المجلس الوطني للقرض).

6_ إصلاح سنة 1988 و تكييف النظام المصرفي: على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون رقم 86-12 إلى أن استمرار الأوضاع الاقتصادية المتدهورة دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع شمل مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية وذلك بإصدار قانون رقم 88-01 بتاريخ 12 جانفي 1988 و المتضمن توجيه المؤسسات العامة و منح البنوك استقلالية أكثر في دارة مواردها المالية ودراستها للمشاريع و متابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية، وهي (البنوك) مؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية، تخضع لأحكام القانون التجاري وتوجيهات البنك المركزي، من بين النقاط الأخرى التي تضمنها القانون نذكر منها:[1]

-تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهه.ا

-إلغاء مبدأ التوطين البنكي.

- السماح للبوك بمنح القروض متوسطة و طويلة الأجل

-تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني

-السماح لمؤسسات القرض باللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

-السماح للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي في أسهم أو سندات لمؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه.

[1] بعلي حسن مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة،** مذكرة ماجستير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2012،ص69.

ثالثا: مسار النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد و القرض 90_10

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك بإصدار قانون النقد القرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، من بين ما نص عليه ما يلي:[1]

_ تجسيد استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية مستقلة عن السلطة المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد.

_ تعديل مهام البنوك وإلغاء مبدأ التخصيص البنكي، وتشجيعها على تقديم خدمات مصرفية متنوعة.

_ تفعيل دور البنوك في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتح المجال المصرفي أمام البنوك الخاصة. يقوم هذا القانون على المبادئ التالية:

1_ الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: ومعنى ذلك أن القرارات لا تتخذ على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي الذي تقدره السلطة النقدية.

2_الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة: بعد تبني قانون النقد والقرض لهذا المبدأ، أصبحت الخزينة العمومية مقيدة في لجوءها إلى عملية الإصدار النقدي، أي منع تداخل صلاحيات الخزينة مع صلاحيات البنك المركزي لما يؤذي إلى استقلالية هذا الأخير في اتخاذ القرارات النقدية.

3_الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان: تم استبعاد الخزينة العمومية عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، ومن ثمة أصبح الائتمان لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

4_ إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة: إن السلطة النقدية في النظام السابق كانت موزعة على عدة مستويات، فوزارة المالية تنشط على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها

[1] بعلي حسن مبارك، نفس المرجع السابق، ص 73.

وكأنها السلطة النقدية، والبنك المركزي يمثل سلطة نقدية لاحتكاره عملية الإصدار النقدي، لكن بصدور قانون النقد والقرض ألغي هذا التعدد، وبرزت سلطة نقدية وحيدة و مستقلة هي مجلس النقد والقرض.[1]

5_وضع نظام بنكي على مستويين: وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كوسيط مالي.

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد السنوات من صدور قانون النقد والقرض 10/90 والعمل به، عدة تعديلات نذكر منها ما يلي:[2]

الأمر رقم 01-01: أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 هو الأمر رقم 01-01

بتاريخ 27 فيفري 2001 حيث تضمن تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد و القرض.

الأمر رقم 03-11: لقد تسببت المشاكل المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وضرب مصداقية، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر رقم 03_11 بتاريخ 26 أوث 2003، مدعما لأهم أفكار ومبادئ القانون 90-10 و متشددا أكثر من المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.

الأمر رقم 04-10: صدر الأمر رقم 04-10 بتاريخ 26 أوث 2010 بهدف تعديل الأمر رقم 03-11 وتتمثل أهم نقاطه فيما يلي:

_اشترط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري

_ تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

---

[1] زكريا دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002، ص125.

[2] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**، دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011، ص20.

رابعا: بورصة الجزائر.

إن فكرة إنشاء بورصة الجزائر يدخل في الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنت عنها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق سنة 1988، في نفس السنة صدرت عنه قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، حيث أن رأس المال المؤسسات العمومية الاجتماعي والذي يمثل حق الملكية قسم لعدد الأسهم وتوزع ما بين صناديق المساهمة، وبذلك تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم.[1]

وتعرف بورصة الجزائر بأنها شركة ذات أسهم برأسمال قدره 475200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ 23 ماي 1993 وتحقق إنجازها في 25 ماي 1997، وتمثل الشركة إطارا منظما ومضبوطا في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، يقع مقر شركة تسيير بورصة القيم المعروفة باختصار SGBV، في شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة وقد شرعت الشركة منذ إنشائها في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة.[2]

1_أقسام بورصة الجزائر: تنقسم بورصة الجزائر إلى سوقين سوق لسندات رأس المال أو الأسهم العادية، وسوق لسندات الدين أو السندات، وكل منها تنقسم بدورها إلى قسمين على النحو التالي:[3]

أ_ سوق الأسهم العادية: وتتكون من سوقين:

_ السوق الرئيسية: وهي موجهة للشركات الكبرى ويوجد حاليا خمس شركات كبرى مدرجة في السوق لرئيسية والمتمثلة في الجدول الموالي:

[1] شمعون شمعون، **البورصة – إشارة إلى بورصة الجزائر**–، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر،2005،ص21

[2] بورصة الجزائر، www.sgdv.dz/at/index.php

[3] بورصة الجزائر، www.sgdv.dz/at/index.php

الجدول رقم (01): الشركات الكبرى المدرجة في بورصة الجزائر إلى غاية 2021/06/10.

رمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع/الفئة	القيمة الاسمية دج	عدد الأسهم
DZ0000010037	ALL	أليانس للتأمينات	التأمينات	200	9287217
DZ0000010060	AOM	أم أنفست	سياحة	100	1171769
DZ0000010029	AUR	الاوراسي	الفندقة	250	6000000
DZ0000010003	SAI	صيدال	الصناعة الصيدلانية	250	10000000
DZ0000010052	BIO	يبوفارم	الصناعة الصيدلانية	200	25521875

المصدر: بورصة الجزائر، www.sgdv.dz/at/index.php

ب_سوق السندات: وتتكون من قسمين:

سوق سندات الدين: وهي سوق للسندات التي تصدرها الشركات ذات الأسهم.

سوق كتل سندات الخزينة العمومية: وهي سوق مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية وتأسست هذه السوق سنة 2008، وتحصي حاليا 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 400 دج، ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 و 10 و 15 سنة، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة المتخصصين في قيم الخزينة بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

ج_ سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: والتي سنتطرق إليها لاحقا.

2_أداء بورصة الجزائر: لقياس أداء بورصة الجزائر سنعتمد على مؤشر واحد هو عدد الشركات المدرجة وهذا للحكم على ما إذا كانت بورصة الجزائر تتوفر على السمات الأساسية للفعالية، ويقيس مؤشر عدد الشركات المدرجة مدى اتساع حجم السوق، حيث أن زيادة عدد الشركات المدرجة يدل على زيادة الاستثمارات وهو الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة فعالة البورصة والعكس صحيح.

والجدول التالي يبين عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الخمس سنوات الأخيرة.

جدول رقم(02): عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

السنوات	عدد الشركات المدرجة
2017	05
2018	05
2019	05
2020	05
2021	05

المصدر: بورصة الجزائر، www.sgdv.dz/at/index.php

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الشركات المسجلة في بورصة الجزائر قليل ويعد على الأصابع بخمسة شركات خلال الخمس سنوات الأخيرة وهذا ما يدل على ضعف فعالية بورصة الجزائر في توفير التمويل اللازم للاقتصاد الوطني.[1]

[1] أوصغير الويزة، مرجع سبق ذكره،ص14 _15

الفرع الثالث: وظائف و أهمية النظام المصرفي.

أولا: وظائف النظام المصرفي.

يعتبر النظام المصرفي أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات أي دولة لما يقدمه من وظائف أساسية متمثلة في:

_تقديم الائتمان اللازم لتمويل شراء السلع والحصول على الخدمات ولتمويل الاستثمارات الرأسمالية التي تؤذي إلى زيادة إنتاجية الموارد المتاحة للمجتمع.

_تجميع المدخرات إذ يؤذي النظام المصرفي إلى خلق الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤذي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار في ظل وجود هذا النظام.

_خلق النقود عن طريق منح الائتمان وأداء الالتزامات بوسائل الدفع المبتكرة والتعامل بالشيكات.

_دفع المستحقات والأداء إذ يزود النظام المصرفي المجتمع بوسيلة لأداء الالتزامات إما في شكل عملية نقدية، شيكات، ووسائل دفع أخرى وقد حدث تطور كبير في وسائل الدفع الحديثة مثل : أسواق النقد نظام السحب المشترك ونظام الدفع عن طريق الهاتف وغيرها من الأجهزة الالكترونية وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية التي هي عبارة عن جزء هام من النظام المصرفي حيث يمكن للمدخرين إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو توزيعات أو أرباح، فإذا كان المقترضون بحاجة إلى المزيد من الأموال فان النظام المصرفي يرفع معدل الفائدة لتحفيز وحدات الادخار والإقلال من الاستهلاك.

ويمكن تلخيص أهم الوظائف الحديثة للنظام المالي في:

_تقديم الاستثمارات الفنية والاقتصادية في مختلف مجالات الاستثمار لعملائها.

_تقديم القروض الخاصة بمشاريع الإسكان الفردي أو الجماعي.

_المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

_إصدار البطاقات الائتمانية بأنواعها.

ثانيا: أهمية النظام المصرفي.

يؤمن النظام المصرفي خدمات عديدة ومتنوعة على رأسها تقديم القروض وتجميع الادخار، فالجهاز المصرفي يحتل مكانة هامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

إذ يساهم النظام المصرفي السليم في النمو الاقتصادي عن طريق ضخ الموارد المالية في الاقتصاد لاسيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية مع مستوى معين من المخاطر، كما يوفر النظام المصرفي أيضا خدمات المدفوعات ويؤمن الخبرة للقطاعات الاقتصادية وللحكومة مما يساعد على الاستخدام الكفء للموارد ويزيد من كفاءة النشاطات الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هناك عدة صعوبات لتحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات بين البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة ومن بين أهم القيود التي تحكم في تصنيف وتحديد تعريف موحد لهذه المؤسسات.

الفرع الأول: معايير تحديد و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا: صعوبة تحديد تعريف:

1_ اختلاف درجة النمو الاقتصادي: إن التفاوت في درجة النمو بين البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية ينعكس على التطور التكنولوجي المعتمد على وزن الهياكل الاقتصادية، وينجم عن ذلك اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات أو الهياكل من بلد لآخر، فنظرة البلدان المصنعة مثل أمريكا واليابان ليس كنظرة البلدان السائرة في طريق النمو مثل الجزائر والمغرب... ، فالمؤسسة الصغيرة في اليابان تعتبر كبيرة في الجزائر، وبالتالي نلاحظ أنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد يتناسب مع كل الدول.[2]

2-تنوع النشاط الاقتصادي: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دورا هاما في اختلاف معايير التصنيف، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عددا كبيرا من العمال، مثل صناعة السيارات، أما المؤسسات الخدماتية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط كما يمكنها الاستغناء عن العدد الهائل من العمال وهكذا

[1] خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 143

[2] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها و تنظيمها –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2004، ص04.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم استثماراتها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات.[1]

3_ تعدد معايير التعريف: إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا، هناك أكثر من ثمانية وعشرون معيارا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس، كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

4_تعدد المصطلحات و التسميات: نذكر منها ما يلي:[2]

_المشاريع الصغيرة و المتوسطة: يستعمل هذا المصطلح من طرف علماء الاقتصاد والذين يعرفون المشروع الاقتصادي على أنه الوحدة الأساسية التي يتكون منها الاقتصاد.

_ الأعمال الصغيرة و المتوسطة: يستعمل من طرف علماء الإدارة و الذين يعرفون العمل على أنه منظمة يقيمها الأشخاص وليس الحكومة، بهدف أرباح وذلك من خلال ممارسة نشاط اقتصادي معين.

_الصناعات الصغيرة و المتوسطة: هو مصطلح يجعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهوم ضيق ينحصر في النشاط الصناعي.

_ المنشآت أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يستعمل كذلك من طرف علماء الاقتصاد كثيرا ما نجده متداول في الأوساط السياسية والسلطات الحكومية.

[1] سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة،2007، ص4.

[2] أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسنطينة،2011، ص ص5_6.

ثانيا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هناك معياران أساسيان للتصنيف هما:

أ_المعايير الكمية: تقوم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس معين واعتمد على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات نذكر منها:

- **معيار عدد العمال حجم المعالة:** يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات.[1]غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات، من أهمها أن عدد العمال ليس ركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، وهذا لوجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية، كما أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]
- **معيار رأس المال المستثمر:** يعتبر معيار رأس المال المستثمر أحد أهم المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية فإن حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار.[3]
- **معيار رقم الأعمال:** يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية.[4]

ب_ المعايير النوعية: إن استعمال المعايير الكمية وحدها لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كاف بصورة دقيقة نحتاج إلى مجموعة من المعايير المكملة والمتمثلة في:

---

[1]السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر،ص320.

[2] سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص64.

[3]أحمد غبولي، مرجع سبق ذكره،ص 7

[4] السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، مرجع سبق ذكره،ص 320

_معيار الاستقلالية: بتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية في الإدارة والتسيير والعمل.

_الملكية: يعتبر إحدى أهم معايير التفرقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات في معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في الحالات أين يكون ذات طابع عمومي.

_الحصة السوقية: تكون الحصة السوقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة بسبب مجالات نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فهذا المعيار يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.

_التكنولوجيا: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال وقلة في رأس المال.[1]

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسينا من تعريفات الأعمال الصغيرة و المتوسطة، أن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي و يكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية و اليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا. وهناك تعاريف متفق عليها من طرف بعض المنظمات الدولية:

1_ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: لقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي:

_ المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة: من 01 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

_ مؤسسات التجارة بالجملة: من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

[1] ياسين عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد الثالث،جوان 2018، ص216.

_المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.[1]

2_تعريف بريطانية: تعرف وزارة الصناعة والتجارة البريطانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي[2]:

مؤسسة صغيرة: إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل:

_ رقم أعمال اقل من 2,8 مليون جنيه إسترليني

_ موازنة أقل من 1,4 مليون جنيه إسترليني

_ عمالة أقل من 50 موظفا

مؤسسة متوسطة: إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل:

_ رقم أعمال اقل من 11.2 مليون جنيه إسترليني.

_ موازنة أقل من 5.6 مليون جنيه إسترليني.

_ عمالة أقل من 250 موظفا.

3_تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات سنة 1963 وذلك حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي عدل في 1999 على أساس معيار عدد العمال ورأس المال طبيعة النشاط،[3] ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03) : تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في اليابان.

طبيعة النشاط	عدد العمال	رأس المال مليون ين
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	300 عامل أو اقل	100 أو اقل
مؤسسات تجارة الجملة	100 عامل أو اقل	30 أو اقل

[1] خلفة ساهل زينب، **دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة ماجستير في مالية المؤسسة، كلية علوم التسيير، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، 2011-2012، ص13.

[2] شلابي عمار، **مؤسسات صغيرة ومتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية _دراسة حالة الجزائر_**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010_2011، ص31.

[3] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في الإدارة الإستراتيجية و التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010-2011، ص9.

مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات	50 عامل أو اقل	10 أو اقل

المصدر: مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في الإدارة الإستراتيجية و التنمية المستدامة**،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص9

4_تعريف الاتحاد الأوروبي: عرفها الاتحاد الأوروبي كما يلي [1]:

_المؤسسات المصغرةME: وهي المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 0 إلى 9 (أقل من 10)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 2 مليون اورو أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى 2 مليون أورو.

_المؤسسات الصغيرةPE: وهي المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها م 10 إلى 49 (أقل من 50)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 10 مليون أورو، أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون أورو

_المؤسسات المتوسطة ME: وهي المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها 100 إلى 249 عامل (أقل من 250)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 50 مليون أورو، أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى 43 مليون أورو.

5_تعريف دول جنوب شرق آسيا: من خلال دراسة على القطاع الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في دول العالم الثالث لدول قارة آسيا، والتي مست دول جنوب شرق آسيا، استخدم كل من bruch et hiemenz معيار عدد العمال في تصنيفهما للمؤسسات حسب الحجم في إطار الدراسة التي أجراها إتحاد شعوب دول جنوب شرق آسيا حيث جاء التعريف على الشكل التالي:[2]

_ مؤسسة مصغرة: توظف من 1 إلى 9 عمال.

_ مؤسسة صغيرة: توظف من 10 إلى 49 عامل.

_ مؤسسة متوسطة توظف من 50 إلى 99 عامل.

_ مؤسسة كبيرة الحجم : توظف من 100 عامل فأكثر.

[1] مسيخ أيوب، **دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة _ دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المقاولين)في ولاية سكيكدة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، إدارة مؤسسات،جامعة 20 أوث 1955 ، سكيكدة، 2016_2017،ص79

[2] معيزة مسعود أمير، **مصادر تمويل الاحتياجات الاستثنائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة –دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف،2015_2016،ص17

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص نذكر منها [1]:

1_ انخفاض مستويات رأس المال: من خصائص هذه المؤسسات انخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنوط عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات ومن ثمة فهي أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في اغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.

2_الطابع الشخصي في التعامل: من المزايا الهامة التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبرى هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل، سوّاء بالعاملين وذلك نظرا لقلة عددهم مما ينعكس إيجابيا على كفاءة وفعالية العامل ويؤذي إلى زيادة إنتاجيته، إضافة إلى العلاقات الشخصية مع المحيط الخارجي كالعملاء التي تساعد في التعرف على احتياجات الزبائن بصورة جيدة.

3_ مرونة الإدارة: هذه المؤسسات لها القدرة مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل، سواء مع العاملين أو العملاء بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع وتقديره للمواقف. نلاحظ أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير و تبني سياسات جديدة على عكس المشروعات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار ورسمية العلاقات الوظيفية و تدرجها.

4_ التجديد: إن الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل فمثلا من براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءة الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال خمسة و عشرين سنة ماضية يعود أكثر من الثلث إلى الأفراد وأكثر من الربع إلى الشركات الصغيرة.

[1] خلفة ساهل زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

5_ المعرفة التفصيلية بالسوق و العملاء: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل و هذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع أفضل بكثير من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث في الأسواق.

الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في [1]:

1- **توفر مناصب العمالة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد السواء.

2- **تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:** إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد بحث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على إنتاج بتكلفة أقل.

3- **الرفع من مستوى الصادرات:** لقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا بعجل بالنمو الاقتصادي، ولقد نجحت الكثير من الدول النامية في تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن إلى موازين المدفوعات.

4- تحسين الجودة و زيادة الإنتاجية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة هامة في الاستفادة من الموارد المتاحة وذلك من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات من جهة أخرى، وهذا نتيجة المنافسة فيما بين بعضها البعض أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

5- تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في رفع الكفاءة الإنتاجية و تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.

6- المساهمة في جذب المدخرات: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لجذب المدخرات الصغيرة واستخدامها منتجا نظرا لتميزها باستخدام رأس مال أقل وهذا يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين وبالتالي لا تذهب المدخرات إلى مجالات إنتاجية.

7- المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية: إن صفة الانتشار الجغرافي لهذه المؤسسات تجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنموية واجتماعية هامة يمكن الإشارة إلى بعض منها كالأتي:

[1] عمار علوني، مرجع سبق ذكره، ص ص173_176.

ـ سهولة انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل التصنيع قريبا من أكبر عدد السكان، وبالتالي تقليل الفوارق بين الحضر والريف.

ـ انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة محليا.

8ـ أداة لمحاربة الفقر: لقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى فعالية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر وذلك عن طريق ما يسمى بالتمويل المصغر.

9ـ توطين السكان و التقليل من الهجرة: تبنت الكثير من الدول سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: دور النظام المالي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعد التمويل هو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وتلبية احتياجاتها المتعددة، لهذا يبرز دور النظام المالي الجزائري من خلال مؤسساته المالية، حيث يلعب دورا هاما في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عن طريق البنوك في شكل قروض مصرفية أو السوق المالي أو عن طريق آليات أخرى مستحدثة.

المطلب الأول: الآليات التقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

قبل التعرف على الآليات المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب أولا معرف المقصود بالتمويل:

مفهوم التمويل: تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف التمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مؤسسات خاصة أو عامة.[1]

الفرع الأول: التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة، لهذا يمكن تعريفه على أنه عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية، التي خلفتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية، أو هو الفائض النقدي الناتج عن النشاط العادي للمؤسسة، والذي يستخدم من أجل النشاط المستقبلي. وتتكون مصادر التمويل الذاتي من:[2]

1 الادخارات الشخصية: تحتاج المؤسسات حديثة النشأة إلى أموال طويلة الأجل في مراحلها الأولى من نشأتها، بهدف تمويل أصولها الثابتة، وفي ظل عدم توفر صاحب المؤسسة على الأموال اللازمة لذلك يلجأ إلى استعمال مدخراته الشخصية.

2 الاهتلاكات: يعرف الاهتلاك على أنه عبارة عن التسجيل المحاسبي للنقص في قيمة أصل معين بسبب استخدامه، أو نتيجة لفترة حيازته في المؤسسة، أو عبارة عن المبالغ السنوية التي يتم تخصيصها لتجديد الاستثمارات التي تتدهور قيمتها نتيجة للاستعمال أو التلف أو التقادم.

3 الأرباح المحتجزة: وهي ذلك الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المؤسسة لغرض إعادة استثماره، أو هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي تحققه المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص57.

[2] الحاج علي حليمة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة ولاية قسنطينة-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة،2008-2009، ص ص 40-46.

السنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات، والذي يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية.

4 المؤونات: تقوم المؤسسة بتكوين المؤونات لمواجهة خسائر محتملة أو تحمل أعباء ممكنة في المستقبل، حيث نجد مثلا: مؤونة لدفع غرامات أو ضرائب إضافية، مؤونة تدني قيمة المخزون، مؤونة خسائر محتملة في قضايا ومنازعات مع المتعاملين مع المؤسسة.

الفرع الثاني: التمويل قصير الأجل.

نقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، و يوجه التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدنين والدائنين والعلاقة بين مجموع هذه الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، الذي يمكن تمويله بصيغ أهمها ما يلي: [1]

يقسم التمويل قصير الأجل إلى قسمين:

أ_ الائتمان المصرفي:

1_تعريف الائتمان المصرفي: يعتبر الائتمان المصرفي قصير الأجل الذي تمنحه البنوك التجارية مصدرا هاما من مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات في تمويل العمليات قصيرة الأجل.

2_ أنواع الائتمان المصرفي: تقوم البنوك التجارية بمنح عملائها أنواع مختلفة من القروض قصيرة الأجل أهمها:

_ القروض المصرفي غير مكفولة بضمان: وتتم هذه القروض بأن يسمح البنك للمؤسسة بالاقتراض كلما لزمها المال بشرط عدم زيادة الكمية المقترضة عن مبلغ معين في أي وقت من الأوقات كأن يمنح البنك للمؤسسة اعتمادا بمبلغ معين لمدة سنة، فتستطيع المؤسسة السحب من هذا المبلغ و التسديد في أي وقت خلال السنة.

_ القروض المصرفية المكفولة بضمان: هي مجموع القروض التي تقدمه البنوك التجارية بشرط أن تقدم المؤسسات المستفيدة ضمانا معينا قبل الحصول على الائتمان.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ب_ الائتمان التجاري: وهو شكل من أشكال التمويلات قصيرة الأجل تحصل عليه المؤسسات من الموردين لمواجهة احتياجاتها الجارية في حالة عدم كفاية رأس المال العامل، حيث يتسنى لها الاستفادة من الأموال المحتفظة بها والمتمثلة في قيمة المشتريات الآجلة المتضمنة الرسم على القيمة المضافة للسلع أو المواد الأولية خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ الشراء وتاريخ تسديد قيمتها والتي عادة ما تتراوح بين 30 و 90 يوما.[1]

_الأوراق التجارية: الورقة التجارية هي مستند دين قصير الأجل صادر من مدين لأمر دائن، تصدرها مؤسسات كبيرة للحصول على حاجاتها من التمويل وتشتريها مؤسسات الأعمال الأخرى ومؤسسات التأمين والبنوك، حيث يتراوح استحقاق الورقة التجارية بشكل عام بين شهرين وستة أشهر، و تباع إما مباشرة في السوق النقدية، أو تباع من خلال وسطاء الأوراق المالية، ويتغير سعر الفائدة على الورقة التجارية من وقت لآخر.[2]

الفرع الثالث: التمويل متوسط الأجل:

يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين، سواء في صورة أموال نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها بين 2 إلى 7 سنوات وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة. ويمكن تقسيم مصادر التمويل قصير الأجل إلى نوعين:

1_ قروض المدة: تتميز بآجالها المتوسطة والتي تستحق خلال فترات زمنية تتراوح عادة ما بين 3 إلى 7 سنوات، مما يعطي المقترض الاطمئنان بتوفير التمويل ويقلل من أخطار إعادة تمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل، وذلك لأن درجات المخاطرة في الاقتراض قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للشركة المقترضة. ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من البنوك التجارية بصفة عامة، أو البنوك المتخصصة، ويكون معدل الفائدة على القروض المدة أعلى من مثيله على القروض قصيرة الأجل لتعويض المؤسسة التمويلية على تخليها على أموالها لفترة زمنية أطول. وتسدد قروض المدة عادة على أقساط دورية متساوية، إلا أنه قد لا تكون أقساط التسديد هذه متساوية أو تكون متساوية باستثناء آخر دفعة التي تكون أكبر من سابقتها.

2_ قروض التجهيز: عندما تقوم المؤسسة بشراء آليات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات، وتدعى هذه قروض تمويل التجهيزات وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات وشركات التأمين وصناديق التقاعد والتأمينات

[1] سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –مع الإشارة لحالة الجزائر–**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2013–2014، ص104.

[2] عبد الحميد عبد اللطيف، **البنوك الشاملة و عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص103.

الاجتماعية، وتمول الجهة المقرضة عادة ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات وتبقى 20% و 30% من القيمة كهامش أمان للممول، تدفع من قبل المقترض.[1]

الفرع الرابع: التمويل طويل الأجل.

عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى من أجل التوسع في نشاطها، أو من أجل إقامة استثمارات جديدة هذه الاستخدامات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة ومدة طويلة نسبيا، وعليه فهي تعتمد أولا على مواردها الذاتية التي عادة ما تكون غير كافية لتلبية المتطلبات الاستثمارية الجديدة مما يدفعها إلى اللجوء إلى مصادر خارجية.

والتمويل طويل الأجل يكون إما عن طريق التمويل المصرفي أي عن طريق القروض المصرفية طويلة الأجل أو عن طريق الأسهم و السندات.

1_ القروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات، تفوق مدة القروض 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني...).

ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم و المدة الطويلة)، تقوم مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

2_ التمويل عن طريق الأسهم و السندات: هذا النوع من التمويل يتم منحه للمؤسسات الكبيرة فقط، فهو غير متاح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا جاءت السوق المالية الثانية كأسلوب تمويلي مستحدث لتمويل هذا النوع من المؤسسات.[2]

[1] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، دون سنة النشر، ص42.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المطلب الثاني: الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تحتل بدائل التمويل المستحدثة مكانة هامة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, في ظل التحديات التي تعيشها و المتعلقة أساسا بالقيود المفروضة من قبل مؤسسات الوساطة المالية التقليدية.

كما أن تزايد الطلب على التمويل من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدى إلى ظهور آليات تمويلية مبتكرة و صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل تلاءم خصوصية هذه المؤسسات.

الفرع الأول: التمويل عن طريق القرض الايجاري.

حسب المشرع الجزائري الذي عرفه في المادة (1) من الأمر رقم 96-09 [1]المؤرخ في 10 جانفي 1996 و المتعلق بالاعتماد الايجاري.

حيث يعتبر الائتمان التجاري موضوع هذا الأمر عملية تجارية و مالية يتم تحقيقها من قبل البنوك و المؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا و معتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص ويجب أن تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات قرض.

الفرع الثاني: التمويل برأس مال المخاطر (الاستثماري).

هو أسلوب أو تقنية تمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بشركات رأسمال المخاطر, وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل البنكي بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله, لهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال, حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفرها على الضمانات, ففي هذه التقنية يتحمل المستثمر الخسارة في حالة فشل المشروع الممول كليا أو جزئيا, لذا فهو يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها من أجل

[1] الأمر 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري، المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق ل 10 جانفي 1996، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 03.

تخفيف هذه المخاطر, ويضاف إلى ذلك أن دور مؤسسات رأس مال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد إلى مرحلة التجديد والتوسع, وهو ما يقتضي تقديم مخطط من طرف المؤسسة.[1]

الفرع الثالث: التمويل بالصيغ الإسلامية.

على عكس البنوك التجارية التي تقوم بمنح الائتمان على أساس نظام الفائدة تقوم أنشطة البنوك الإسلامية على مبدأ الربح و الخسارة حيث يحرص على العمل بهدف الوفاء بالديون وتحقيق الاستقلالية ذلك أن التمويل الإسلامي اقتصاديا يهدف إلى تحقيق الربح بعيدا عن الربا.

ومن صيغ التمويل الإسلامي نذكر منها:

التمويل بالمضاربة: تعتبر المضاربة نوع من أنواع الشراكة، حيث يقوم البنك بتقديم رأس المال ويسمى صاحب رأس المال، ويقوم صاحب المؤسسة بتقديم العمل ويسمى المضارب والربح يقسم بين الطرفين بنسب معلومة ومتفق عليها، أما الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال، ما لم يثبت أن المضارب قد قصر أو أهمل عمله، ويمكن الاستفادة من هذه الصيغة بشكل كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل شح الموارد المالية وعدم امتلاك أصحاب هذه المؤسسات للرأسمال الكافي خاصة في بداية المشروع.

التمويل بالمشاركة: هي اشتراك البنك وصاحب المؤسسة في رأس المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقييم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال، وتطبق المشاركة في عدة صيغ نذكر منها المشاركة في صفقة معينة، المشاركة الدائمة، المشاركة المتناقصة.

التمويل بالمرابحة: يتضمن هذا النوع من التمويل قيام البنك ببيع سلعة ما لصاحب المؤسسة مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به من السوق، وبعد أن يستلم المشتري السلعة يمكن أن يسدد ما هو مستحق عليه فورا على فترة محددة يتفق عليها الطرفين.[2]

---

[1] بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، **رأس مال المخاطر و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة حالة شركة sofinace–**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 05، فيفري 2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، ألمانيا،ص 16.

[2] عقون فتيحة، **صيغ التمويل في البنوك الاسلامية و دورها في تمويل الاستثمار**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص90.

الفرع الرابع: التمويل عن طريق بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في ظل حقيقة أن الائتمان البنكي الممنوح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يصل كأقصى تقدير إلى 10% وغالبا لا يتعدى 6% يصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أمس الحاجة إلى توفر مصادر تمويلية مستحدثة إضافية خاصة المتوسطة وطويلة الأجل منها، لذا شهدت الآونة الأخيرة مولد أسواق جديدة لتمويلات عالية النمو أو ما يسمى ببورصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالية النمو.

التعريف ببورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هي سوق من أسواق المال التي تتداول فيه أدوات تمويل ذات استحقاق طويل الأجل وهي سوق منظمة تضم المؤسسات التي لا يمكن أن تدرج في السوق الأولي الخاص بالمؤسسات الكبيرة ولا تستطيع تحقيق المتطلبات وشروط الشفافية و الإفصاح التي تشترطها السوق المنظمة.

كما تعرف على أنها تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات معدلات النمو المرتفعة المحتملة والتي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها.[1]

المتدخلون الرئيسيون في بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يتدخل عدد من الأعوان الاقتصاديين في بوصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منهم:

_ صناديق رأس المال المخاطر.

_ بنوك الاستثمار المتعهد بتصريف وبيع الأوراق المالية.

_ مؤسسات التأمين وصناديق التقاعد والبطالة والضمان الاجتماعي.

_ هيئات التوظيف الجماعي للأوراق المالية كشركات الاستثمار ذات الرأس المال الثابت وشركات الاستثمار ذات الرأس المال المتغير.[2]

مزايا بورصات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 2009، ص 424.
[2] سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

تتعدد مزايا بورصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بالنسبة للاقتصاد أو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلخصها فيما يلي:[1]

أ_ بالنسبة للاقتصاد الوطني: تعمل بورصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق عدة مزايا على المستوى الاقتصاد الوطني:

_ اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني.

_ جذب الاستثمارات الأجنبية في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_ دعم القطاعات الواعدة التي تتمتع بمزايا نسبية وتحتاج لدعم فني وتمويلي.

_ تفعيل آليات التمويل الأخرى كشركات رأس المال الاستثماري التي تنشط في الأسواق المالية.

_ المساهمة في التنويع وابتكار أدوات مالية أخرى تتلاءم مع طبيعة هذه المؤسسات.

_ خلق فرص عمل جديدة للعديد من القطاعات والمهن.

ب_ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: توفر بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المزايا لهذه المؤسسات لعل أهمها :

_ تتيح مصادر تمويل إضافية سواء كانت مصادر محلية أو مصادر أجنبية خارجية.

_ التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقييمها.

_ إمكانية اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في نفس القطاع في كيانات كبيرة لدعم الاقتصاد.

_ تسمح بدخول مستثمرين استراتيجيين ليصبحوا مساهمين في المؤسسة وهو ما يحسن من كفاءة إدارتها.

_ تأهيل هذه المؤسسات للانتقال لاحقا إلى البورصات الرئيسية.

_ تعزيز ثقافة المقاولاتية والاستثمار عند أصحاب المشاريع وعدم الاعتماد على التمويل عن طريق الاقتراض فقط.

_ تنويع مصادر التمويل لهذه المؤسسات لضمان استمراريتها وديمومتها عن طريق دخول وخروج المستثمرين.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 425.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

يتناول هذا المبحث نظرة عن دراسات سابقة تناولت إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنة بينها و بين الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

-الدراسة الأولى:ياسين العابد، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/ 2011.

هدفت إلى تسليط الضوء على مختلف التدابير والإصلاحات المنتهجة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وذلك لمعرفة حقيقة إشكالية التمويل في الجزائر وإبراز النماذج والدراسات التي تطرقت إلى هذه الإشكالية ومحدداتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصلت إلى أن إشكالية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعرف فقط بصعوبة تقييم نشاط المؤسسة بهدف أخذ صورة واضحة عن المخاطر المترتبة عن استخدام الأموال المتأتية من مختلف المصادر الخارجية، بل أبعد من ذلك حيث يعبر بصفة عامة عن ضعف تكييف المحيط الاقتصادي والتشريعي مع الوضعية الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الدراسة الثانية: بوروبة كاتية، بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سبل تطوير الآليات التمويلية لهذه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مدى فعاليتها في الحد من الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات و محاولة اقتراح بدائل تمويلية أخرى كحلول بإمكانها الحد من المشاكل المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

توصلت هذه الدراسة إلى استحداث أساليب جديدة في المنظومة التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جاء نتيجة لعوامل ترتبط بالصعوبات المتواصلة لها مع الوساطة المالية التقليدية من جهة و1بظهور ابتكارات تمويلية جديدة، وقد أصبحت الآليات التمويلية المستحدثة تحتل مكانة هامة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتمادنا على الأسواق المالية والويب والمنصات الرقمية.

-الدراسة الثالثة: الحاج علي حليمة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة ولاية قسنطينة، 2009/2008.

تهدف هذه الدراسة إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة، والشروط التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على هذه المؤسسات من أجل منحها التمويل المطلوب، كذلك معرفة مدى قدرة النظام المالي الجزائري على تلبية احتياجات هذه المؤسسات التمويلية بحيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي لعرض وتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى: أنه رغم أهمية هذه المؤسسات تبقى مشكلة التمويل مستمرة وتشكل عقبة رئيسية أمام تنميتها، أن البنوك لا تمنح هذا القطاع الاهتمام وخاصة في البلدان النامية، حيث سعت الجزائر لتطوير ودعم وتحسين جودة تمويل هذه المؤسسات وعدم الاعتماد فقط على القروض البنكية حيث رأت أنه من الأفضل التحرك نحو طرق تمويل أخرى مثل: التأجير، ورأس المال الاستثماري.

-الدراسة الرابعة: دراسة سماح طلحي، بعنوان: دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- مع الإشارة لحالة الجزائر-،2014/2013.

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي أهمها مشكلة التمويل، مع ضرورة الاهتمام بالتقنيات التمويلية الحديثة والتي من بينها صيغ التمويل الإسلامي، قرض الإيجار رأس مال المخاطر عقد تحويل الفاتورة والسوق المالية الثانية التي أثبتت نجاعتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة.

توصلت هذه الدراسة إلى انه رغم توفر الأرضية القانونية والتنظيمية لتطبيق البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فان لجوءها لهذه التقنيات التمويلية جد محدود نظرا لحداثة تطبيقها في الجزائر من جهة وعدم إدراك المفاهيم الأساسية المتعلقة بها و أهميتها كبدائل تمويلية فعالة من جهة أخرى.

-الدراسة الخامسة: دراسة عثمان لخلف، حول واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حلة الجزائر،2005/2004.

تهدف هذه الدراسة إلى مسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية، وتجارب بعض الدول في هذا المجال ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته، كما تناولت هذه الدراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي تلعبه المؤسسات

الصغيرة المتوسطة، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على ثلاث منهاج التاريخي، الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائصه و سماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة، كما تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول، تعتبر إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيرا ايجابيا على ظهور وتطور هذه المؤسسات خاصة التابعة منها للقطاع الخاص، ويبقى تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

من خلال الدراسات السابقة توصلنا إلى أنه توجد اختلافات بين الدراسات السابقة وبين الدراسات السابقة والحالية، كما أن كل دراسة تناولت موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها مع متغير معين، فمنها من قامت بدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية أو دور البدائل التمويلية الحديثة المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قام بعض الباحثين بدراسة آليات التمويل في المصارف الإسلامية كصيغة مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات.

فقد تناول موضوع الدراسة الحالية ضبط للمفاهيم العامة والأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذلك إيجاد العلاقة بينها وبين النظام المالي الجزائري من حيث طرق التمويل المتاحة، وقد تم التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدة جوانب من بينها زيادة فرص التشغيل والناتج الداخلي الخام للبلاد، كذلك التحدث عن المشاكل والعوائق والحلول التي يمكن أن ترفع من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الاعتماد على طريقة IMRAD في تحرير الدراسة وهو الاختلاف الشكلي عن باقي الدراسات حيث أولت هذه الدراسة اهتمام أوضح بالمنهجية والتفصيل والشرح لطرق وأدوات وأساليب الدراسة.

كذلك تبيين دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل وتكوين الناتج الداخلي الخام وتحقيق القيمة المضافة والتأثير على الصادرات.

كذلك القيام بدراسة تحليلية لواقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الاعتماد على الإحصائيات الحديثة خلال سنة 2019.

خلاصة الفصل:

من خلال عرض هذا الفصل تم التوصل إلى عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ يختلف التعريف من دولة إلى أخرى، فيصعب تعيين تعريف موحد لها، حيث يتم الاعتماد على مجموعة من المعايير كمعيار رأس المال و معيار عدد العمال الذي يعتبر الأكثر استخداما بين الدول، و الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لها فلا يختلف اثنان في أنها تحتل مكانة جد هامة و أساسية في مختلف الاقتصاديات فتمس مع صغر حجمها مختلف الفروع و التخصصات الصناعية كانت أو الزراعية و الخدماتية، و تتميز عن المؤسسات الكبيرة الأخرى بمجموعة من الخصائص منها المرونة و التجديد، و المعرفة التفصيلية بمتطلبات السوق، و تحتاج بالدرجة الأولى إلا التمويل لضمان استمرار نشاطها و توسيعها و المحافظة على سيولتها لمواجهة مختلف الالتزامات المالي، هنا يظهر دور النظام المالي الجزائري في توفير التمويل اللازم لها من خلال مصادر عديدة و المتمثلة في الائتمان التجاري و المصرفي، التمويل عن طريق هيئات متخصصة في الدعم، و هناك أساليب مستحدثة لتمويلها تتمثل في التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري وعن طريق قرض الإيجار، التمويل الإسلامي و البورصة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد الفصل

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي أعطت اهتماما كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حيث شهد تطورها مرحلتين رئيسيتين, مرحلة الاقتصاد المخطط والذي كان فيه الاهتمام بالمؤسسات الكبرى وتهميش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ومرحلة التوجه إلى الاقتصاد الحر, والذي شهد الاهتمام بالقطاع الخاص, مما أدى إلى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرز دورها في الاقتصاد الوطني.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العديد من المشاكل و المعوقات, أهمها إشكالية التمويل التي تعاني منها خاصة في ظل غياب فعالية السوق المالي, وقلة المؤسسات الحكومية المتخصصة لدعم مثل هذه المؤسسات وهو ما أجبرها على التمويل ذاتيا أو اللجوء إلى البنوك, والتي تفرض عليها عدة شروط و قيود ليست في متناول هذه المؤسسات خاصة عند نشأتها أبرز هذه الشروط تقديم ضمانات.

وأمام إشكالية التمويل, سعت الجزائر إلى إنشاء عدة هيئات تمويلية و استحداث مجموعة من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجاتها المالية والتي سنتطرق إليها في هذا الفصل بالتفصيل.

يتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و تعدادها.**
- **الوقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

المبحث الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعدادها.

في هذا المبحث سيتم تقديم تعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر ، وأهم مراحل تطورها منذ الاستقلال ، ثم عرض تعداد هذه المؤسسات في الجزائر.

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها.

الفرع الاول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح الجدول رقم 03 الموالي الحدود الفاصلة بين المؤسسة المصغرة أو الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم04: حدود تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المؤسسة/ المعيار	عدد العمال	(رقم الأعمال) دج	(مجموع الميزانية) دج
متوسطة	0- 250	20 مليون 2 -مليار	10 مليون 500_ مليون
صغيرة	10-49	10 مليون 20 - مليون	10 مليون 100_ مليون
صغيرة جدا	1 - 9	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر: المواد 8 , 9 , 10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، 11 جانفي 2017، العدد 02، ص6.

من خلال الجدول أعلاه فان المؤسسة المتوسطة هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 و 250 شخصا, يكون رقم أعمالها بين 20 مليون دينار جزائري و 2 مليار دينار جزائري أو مجموع ميزانيتها بين 100 مليون و 500 مليون دينار جزائري ، أما المؤسسة الصغيرة فهي تشغل من 10 إلى 49 شخص ، ورقم أعمالها بين 10 مليون إلى 20 مليون دينار جزائري أو مجموع ميزانيتها بين 10 مليون إلى 100 مليون دينار جزائري ، أما المؤسسة المصغرة جدا أو الصغيرة فهي التي تشغل أقل من 9 عمال و رقم أعمالها أقل من 10 مليون دينار جزائري ونفس المبلغ بالنسبة لمجموع ميزانيتها[1].

[1] القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017 ص5 .

الفرع الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

شهد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مراحل منذ الاستقلال , يتم التركيز على ثلاث مراحل ، وهي من سنة 1962 إلى سنة 1982 ثم المرحلة الثانية من سنة 1982 إلى سنة 1988 والمرحلة الثالثة 1988إلى 2001 و المرحلة الأخيرة ما بعد سنة 2001.

المرحلة الأولى 1962-1982 :

لقد كانت حوالي98 ٪ من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين قبل الاستقلال ونظرا للهجرة الجماعية للفرنسيين بعد الاستقلال أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تصدر الأمر رقم 02-62 الصادر في 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة.

في ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبيرة , فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام.

وقد عرفت هذه باسم الصناعات التابعة، أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966 وموجهة حسب الأهداف العامة لعملية التنمية, حيث أقر هذا القانون أهمية اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لكن سرعان ما حلت هذه اللجنة سنة 1981 ، واعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكمل للقطاع العام الذي يرجع له الدور الأساسي في سياسة البلاد الاقتصادية التنموية وفي هذا الإطار جاءت أول محاولة لإعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تصمنه التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها : كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا , تشغل أقل من 500 عامل ، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج وباستثمارات أقل من 10 مليون دج.

أن الانطلاق الفعلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان بداية من المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والذي يهدف إلى تطوير الصناعات المحلية, ثم المخطط الرباعي الثاني 1974-1978 الذي كان هدفه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام وكل سياسات الدعم والمرافقة كانت موجهة خصيصا

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية, أما المقاولين الخواص فكانوا ينشطون في قطاع الخدمات و التجارة الداخلي[1].

الجدول الموالي يوضح عدد المشاريع الخاصة المعتمدة في الجزائر خلال فترة(1967-1978).

جدول رقم 05: عدد المشاريع المتعمدة في الجزائر خلال فترة 1967-1978

السنوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	34	08	17	889
مبلغ الاستثمار مليون دج	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	8	940

المصدر: عثمان بوزيان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: متطلبات التكيف وآليات التاهيل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي ، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 769.

نلاحظ تطور عدد المشاريع المعتمدة إلى غاية سنة 1969 ثم بدأ عددها بالتراجع , حيث بلغ إجمالي هذه المؤسسات 889 مؤسسة سنة.1978

المرحلة الثانية 1982-1988:

عرفت هذه المرحلة صدور القانون رقم 11_82 المؤرخ في 21 أوث 1982 والمتعلق بالاستثمار والذي يهدف إلى تحديد الأدوار الخاصة باستثمارات القطاع الخاص الوطني و قد أوضح الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها كما يلي:

- نشاطات خدمات التنويع الصناعي وصيانة التجهيزات وماكينات صنع الأدوات.

[1] بوروبة كاتية، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، سنة 2018، ص 154.

– الصناعات الصغيرة و المتوسطة المكملة لإنتاج القطاع العام ، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات وتحويل المواد الأولية الزراعية.

– ميادين الصيد البحري، البناء، الأشغال العمومية، السياحة، الفندقة و النقل البري للبضائع و والمسافرين.

نلاحظ خلال هذه الفترة وبصدور هذا القانون تم إعطاء أهمية نسبية إلى الاستثمارات الخاصة وفتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في المناطق المحرومة وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 775مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغم تلك الجهود إلا انه هناك عوائق منها:

–م نح تمويل بنكي لهذه المؤسسات لا يتعدى30 ٪ من إجمالي مبلغ الاستثمار.

– إجمالي رأس المال المستثمر لا يتعدى 30 مليون دج بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة

– منع المقاولين الخواص من الاستثمار في المشاريع الأخرى[1].

المرحلة الثالثة 1988–2001:

شهدت الجزائر ابتداء من سنة 1988 إصلاحات اقتصادية , بدأت بإصدار:

أولا :قانون رقم 25_88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 يحدد هذا القانون ما يلي[2]:

–كيفيات توجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية المعترف بأولويتها بموجب قوانين التخطيط وفق

–أهداف برامج القطاع الخاص الوطني.

–يحدد المخطط الوطني مقاييس اختيار النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية .

–تمنح امتيازات جبائية أو تخفيضات مالية للنشاطات الصناعية المفتوحة للقطاع الخاص ذات الأولوية.

–استخلاف المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية.

–رفع الحد الأقصى لرأس المال المستثمر.

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الفترة 19843 مؤسسة .

[1] بوروبة كاتية، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] غربي حمزة، **محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة–دراسة حالة الجزائر–**، رسالة دكتوراه في العوم التجارية و المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2014–2015، ص 36.

ثانيا : قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل : 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار فذكر منها : تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وعدم التفرقة بين مؤسسات القطاع العام والخاص.[1]

ثالثا : مرسوم تشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 [2]:

جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988 ومتزامنا مع الإصلاحات الجبائية المجسدة ابتداء من مارس 1992 ، ويحدد هذا القانون ما يلي:

-تشجيع استثمار القطاع الخاص عموما والاستثمار الأجنبي خصوصا.

-إنشاء وكالة ترقية الاستثمار مكلفة بمساعدة المستثمرين لانجاز استثماراتهم.

-منح امتيازات للمستثمرين الذين يقومون باستثمارات تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

تتمثل الامتيازات فيما يلي:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار

-تطبق نسب منخفضة تقدر ب3 ٪ على السلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار

إن سنة 1988 بالنسبة للاقتصاد الجزائري هي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق و إقامة علاقات مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي حيث تم خوصصة العديد من المؤسسات العمومية. ابتداء من 2000 تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ووصل عددها إلى 19507موزعة كالتالي:

جدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1999.

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %	العمالة	النسبة المئوية %
مؤسسة مصغرة	14825	93.2	221975	35
مؤسسة صغيرة	9100	5.75	176731	27.8
مؤسسة متوسطة				

[1] قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990 الموافق ل 19 رمضان 1410، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 16.

[2] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الموافق ل 19 ربيع الثاني 1414هـ، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 64.

	1682	1.05	235669	37.2
المجموع	159507	100	634375	100

المصدر: عمار علوني، مرجع سبق ذكره، ص180.

نلاحظ أن 93% من المؤسسات هي مؤسسات مصغرة وتساهم بحوالي35 % في توظيف العمالة ، ثم تليها المؤسسات الصغيرة ب 5 .75% ثم المؤسسات المتوسطة ب 1.05% .

المرحلة الرابعة ما بعد 2001: عرفت سنة 2001 صدور:

أولا : الأمر رقم 03-01 الخاص بتطوير الاستثمار [1]: وهو الأمر الذي جاء ليعدل و يتمم قانون 12-93 وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخوصصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات والرخص وأهم ما جاء به من حيث الأجهزة هو إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي كلف بالمهام التالية:

-يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها.

-يقترح تدابير وإجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.

-يفصل في مزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.

-يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، وتطويرها.

إن الهدف من إنشاء المجلس الوطني للاستثمار هو التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ثانيا : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الصادر في 12 ديسمبر 2001 [2]، والذي يهدف في مادته الأولى من الفصل الأول إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

أما في الفصل الثاني في المادة الرابعة فيعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها :

-مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات.

[1] الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 اوث 2001، الموافق ل أول جمادى الثانية 1422، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47.

[2] القانون رقم 01-18 القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الموافق ل 27 رمضان 1422، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ص50.

-تشغل من 1 إلى 250 شخص.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.

-تستوفي معايير الاستقلالية.

إن مراجعة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأ منذ 2014 ، بهدف عصرنة المؤسسة الجزائرية، وقد تم تعديل هذا القانون في 10 جانفي 2017 ، بعدة إجراءات لتدعيم هذا الصنف من المؤسسات لاسيما ما يتعلق بإنشاء هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة لكن قابلة للتحسين.

ونذكر بعض هذه الإجراءات:

-إصلاح لجهاز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستويين التشريعي والمؤسساتي وكذا على مستوى الهيئات التي تدخل في تطبيق هذا الجهاز

-اعتبار مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كل مؤسسة إنتاج للسلع والخدمات وتشغل من شخص إلى 250 شخص دون أن يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج وحصيلتها السنوية 1 مليار دج

-تنص المادة : 15 على تدابير المساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني و التكنولوجي.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

سيتم دراسة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و نوضح كيفية توزيعها حسب نوع المؤسسة و حجمها, الوضع القانوني, المنطقة, الكثافة و حسب قطاعات النشاط الاقتصادي أخدين الفترة 2020/2019.

الفرع الأول :تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 07: العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية 2019.

	طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الحصة %
	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة		
	أشخاص معنويين	671267	56.25
	أشخاص طبيعيين	521829	43.73
	أصحاب المهن الحرة	247275	20.72
	الأنشطة الحرفية	274554	23.01
	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة		
	أشخاص معنويين	243	0.02
	مجموع السداسي	243	0.02
	المجموع	1193339	100.00

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p7.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية 2019 أنه قد بلغت حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339مؤسسة , مقسمة إلى أشخاص معنويين بنسبة 56.25% وأشخاص طبيعيين بنسبة 43.73% , من بينهم 243 مؤسسة عامة و 671267 خاصة , ويتكون الباقي من المهن الحرة بنسبة 20.72% والأنشطة الحرفية بنسبة 23.01%[1].

ونتائج هذا الجدول موضحة في الشكل التالي:

[1] bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 7.

الشكل رقم 02: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الوضع القانوني31 / 12 /2019

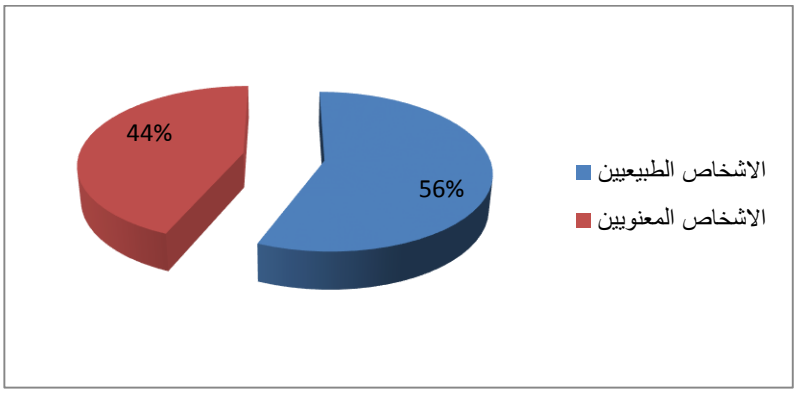

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

ويكون توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كالتالي:

أولا :التوزيع حسب الحجم.

الجدول رقم 08: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الحصة%
المؤسسات الصغيرة جدا القوى العاملة أقل من 10 موظفين	1157539	97
المؤسسة الصغيرة القوى العاملة بين 10 و 49 موظفا	31027	2.6
المؤسسة المتوسطة القوى العاملة بين 50 و 250 موظفا	4773	0.4
المجموع	1193339	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 8.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2019 حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 97% من المؤسسات الصغيرة جدا (القوى العاملة التي تضم أقل من 10 موظفين) أي 1193339 التي لا تزال مهيمنة بقوة على النسيج الاقتصادي، تليها المؤسسات الصغيرة ب 2.6% والمؤسسات المتوسطة بنسبة 0.4%.

ونتائج هذا الجدول موضحة في هذا الشكل :

الشكل رقم 03 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوعها.

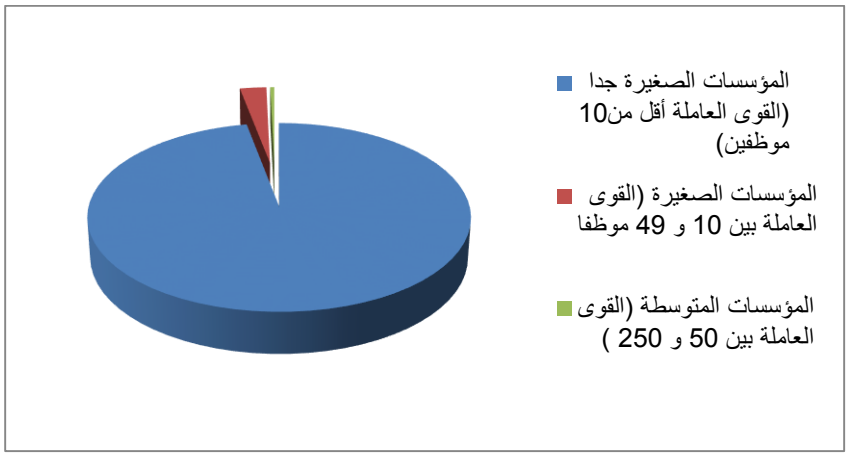

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

ثانيا :حسب الطبيعة القانونية:

حيث تتوزع كالتالي:

1- الأشخاص المعنويين:

الجدول رقم09 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص المعنويين) نحسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	المجموع	الحصة%
الفلاحة	7387	94	7481	1.11
المحروقات الطاقة المناجم والخدمات ذات الصلة	3064	2	3066	0.46
البناء والأشغال العمومية	190155	15	190170	28.32
الصناعات التحويلية	103621	72	103693	15.44
الخدمات	367040	60	367100	54.67
المجموع	676712	243	671510	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 9.

نلاحظ أن من خلال الجدول الذي يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط أنه تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) بجميع حالاتها بكثرة في قطاع الخدمات، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية.

2- الأشخاص الطبيعيين:

في نهاية 2019 بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين 521829 , حيث 247275 منهم مهن حرة، 274554 أنشطة حرفية,

أ-المهن الحرة: فئة المهن الحرة وتشمل على وجه الخصوص الموثقين والمحاميين المحضرين القضائيين والأطباء والمهندسين المعماريين والمزارعين[1].

الجدول رقم10: توزيع المهن الحرة حسب قطاع النشاط.

	الصحة	العدالة	الزراعة	المجموع
العدد ل 31/12/2019	50710	26819	169746	247275
الحصة %	20.51	10.85	68.65	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 9.

نلاحظ أن من خلال الجدول الذي يمثل توزيع المهن الحرة حسب قطاع النشاط أن المهن الحرة التي تبلغ عددها 247275, تمارس 20.51% في الصحة , 10.85% في العدالة و 68.65% في النشاط الزراعي وهي تمثل أكبر نسبة.

ب-الأنشطة الحرفية: خلال سنة 2019 , سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (casons) تطورا ل 13902 انتساب مما يجعل إجمالي عدد الحرفيين في 31/12/2019 يصل إلى 274554 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

ثالثا :التوزيع حسب الطبيعة القانونية و قطاع النشاط:

أ-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة جزء صغير من حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حيث بلغ عددهم 243 خلال سنة 2019 مقارنة ب 261 مؤسسة خلال سنة 2018 بانخفاض قدره 6.89% , ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى إعادة هيكلة بعض المحافظ في قطاع السوق العام, حيث انخفضت القوى العاملة من 22197في عام 2018 إلى 21085 موظفا في عام 2019 .

الجدول رقم 11: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة حسب حجم الأصول و قطاع النشاط.

قطاع النشاط	من 1 إلى 9 موظفين		من 10 إلى 49موظفين		من 50 إلى 250موظفين		العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الحصة %	القوى العاملة الإجمالية	الحصة %
	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة				
الصناعة	2	11	12	312	58	7203	72	29.63	7526	35.69
الخدمات	1	5	9	272	50	7030	60	24.69	7307	34.65
الفلاحة	21	94	57	1432	16	1930	94	38.68	3456	16.39
البناء و الأشغال العمومية	0	0	1	29	14	2435	15	6.17	2464	11.69
المناجم و المحاجر	0	0	0	0	2	332	2	0.82	332	1.57
المجموع	24	110	79	2045	140	18930	243	100	21085	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 الذي يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب حجم الأصول وقطاع النشاط أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تمارس نشاطها في جميع قطاعات نشاط الاقتصاد الوطني, وظهور قطاع الفلاحة بنسبة 38.68% , يليه قطاع الصناعة ب 29.63% وقطاع الخدمات ب .24.69% المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم 35.69% من القوى العاملة للقطاع العام التجاري من نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

الرقم	قطاع النشاط	العدد	الحصة %
1	الفلاحة	7387	0.62
2	المحروقات, الطاقة, المناجم و الخدمات ذات الصلة	3064	0.26
3	البناء و الأشغال العمومية	190155	15.94
4	الصناعات التحويلية	103621	8.69
5	الخدمات بما فيها المهن الحرة	614315	51.49
6	الفنون و الحرف اليدوية	274554	23.01
المجموع الكلي		1193096	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 11.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط أنه بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في نهاية 2019 1193096 مؤسسة وهي تتركز في قطاع الخدمات (الخدمات على وجه الخصوص) والصناعات الحرفية وقطاع البناء والأشغال العمومية (البناء بشكل خاص).

رابعا: التوزيع على حسب المنطقة:

ويتبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة.

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية 2019	نسبة التركيز %
الشمال	830438	69.59
الهضاب العليا	262340	21.98
الجنوب	100561	8.43
المجموع	1193339	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 11.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسودون في الشمال وبدرجة أقل في الهضاب العليا, حيث يوجد في المنطقة الشمالية 830438 مؤسسة صغيرة و متوسطة, أي 69.59% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلد, ثم تليها منطقة الهضاب العليا ب 262340 مؤسسة, أي 21.98% والمنطقة الجنوبية والأقصى الجنوبية ب 100561 مؤسسة أي 8.43% من الإجمالي.

الشكل رقم 04: تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة.

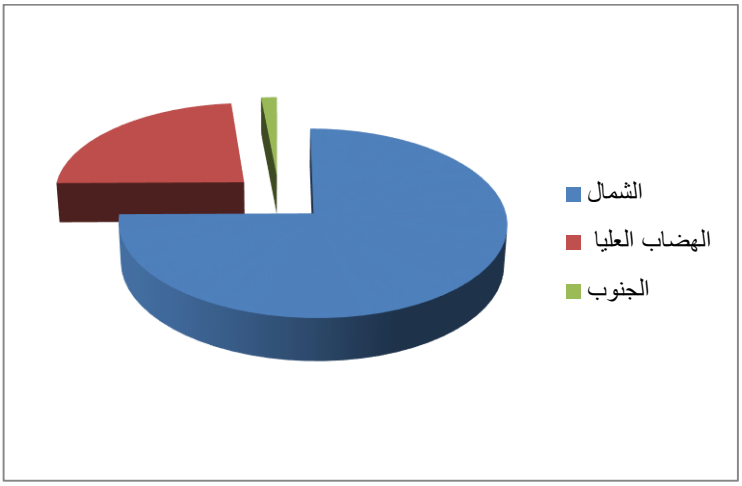

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول.

خامسا: التوزيع حسب الكثافة:

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 14: كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة.

المنطقة	عدد م ص و م في 2019	السكان حسب الولاية (التعداد العام للسكان و المساكن 2008)	الحصة (التعداد العام للسكان و المساكن 2008)	السكان حسب الولاية من 1 جانفي 2019	الكثافة
الشمال	830438	21075874	0.618	26574000	31
الهضاب العليا	262340	9765202	0.287	12341000	21
الجنوب	100561	3238954	0.095	4085000	25
المجموع الكلي	1193339	34080030	1	43000000	28

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 11.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة أنه من حيث الكثافة و مع تقدير السكان (43 مليون سمة في جانفي 2019) يبلغ المتوسط الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 28 مؤسسة صغيرة و متوسطة (جميع الحالات مجتمعة) لكل 1000 نسمة, و يمثل اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى في البلد:

-31 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في شمال البلد.

-21 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الهضاب العليا.

-25 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الجنوب.

الفرع الثالث: تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2019/2018).

	2018	2019	التطور
إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1141863	1193339	%4.5

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 13.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2019/2018) أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين عامي 2018 و 2019 هو 4.5% في جميع القطاعات القانونية مجتمعة, وهو ما يمثل زيادة إجمالية صافية قدرها 51476 مؤسسة صغيرة و متوسطة.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط.

ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 16: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط (2019/2018).

قطاع النشاط	2018	الحصة %	2019	الحصة %	التطور %
الفلاحة	7168	0.63	7481	0.63	4.37
المحروقات, الطاقة, المناجم و الخدمات ذات الصلة	2985	0.26	3066	0.26	2.71
البناء و الأشغال العمومية	18137	16.21	190170	15.94	2.72
الصناعات التحويلية	99938	8.75	103693	8.69	3.76

الخدمات	585983	51.32	614375	51.48	4.85
الحرف اليدوية	260652	22.83	274554	23.01	5.33
المجموع	1141863	100	1193339	100	4.51

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 13.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال فترة (2019/2018) أن القطاع الذي كان فيه إنشاء المؤسسات أقوى خلال سنتي 2018 و 2019 هو قطاع الخدمات بنسبة 51.48% , تليها الأنشطة الحرفية بنسبة 23.01% , ثم البناء والأشغال العمومية بنسبة 16% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأن هناك 614375 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية سنة 2019 مقارنة ب 99938 مؤسسة سنة 2018 , بزيادة تقدر ب 3.76% .

ثانيا: تطور العمالة حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 17: تطور الوظائف المعلنة حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	سنة 2018		سنة 2019		التطور %
	العدد	الحصة %	العدد	الحصة %	
الموظفين	1594614	58.53	1671473	57.92	4.82
أرباب العمل	1107453	40.65	11939093	41.35	7.73
مجموع الفصل	2702067	99.19	2864566	99.27	6.01
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	22197	0.81	21085	0.73	-5.01

المجموع	2724264	100	2885651	100	5.92

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 14.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تطور الوظائف المعلنة حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن القوى العاملة الإجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2019 تقدر ب 2885651 وكيل, بما في ذلك 21085 فقط يعود إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة. كما نلاحظ القوى العاملة الإجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ارتفع بنسبة 5.92% بين سنتي 2018 و 2019.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري, حيث أصبحت تمثل وزنا كبيرا يعتمد عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية وعنصرا فعالا في التطور الاجتماعي و ذلك نظرا لقدرتها على خلق الثروة, مناصب الشغل و دفع عجلة التنمية.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل.

لقد سمح التطور المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير عدد معتبر من مناصب الشغل, والمساهمة بذلك في تقليص مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري, ويمكن إبراز هذه المساهمة من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2019/2015)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات الخاصة	2327293	2511674	2632018	2668173	2797781
المؤسسات العامة	29024	29024	23452	22073	20955
المجموع	2370120	2540698	2655470	2690246	2818736

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°35 34 32 30 28, ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم الذي يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2019/2015) أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تزايدا مستمرا في التشغيل من سنة إلى أخرى, ونلاحظ أن عدد مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الخاصة تعرف تزايدا مقارنة بالمؤسسات العامة التي تعرف تراجعا سنويا في مستويات التشغيل. ويمكن عرض تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إحداث مناصب الشغل حسب الشكل القانوني (طبيعة النشاط) من 2015 إلى 2019

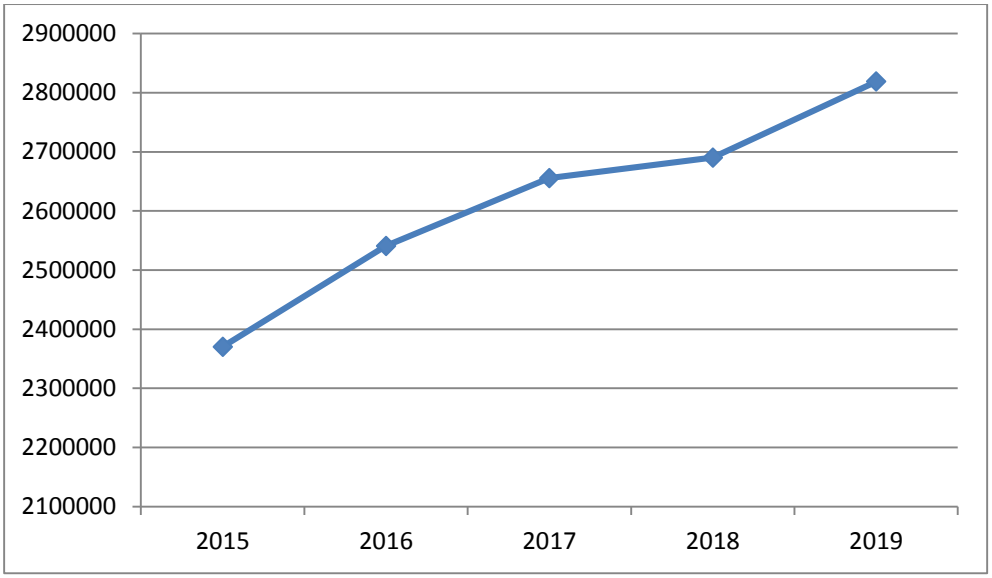

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الشكل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في التشغيل حيث تزايدت عدد مناصب الشغل من 2370120 عامل سنة 2015 إلى 2818736 عامل سنة 2019 مع العلم أن المؤسسات الخاصة هي التي تحظى بالمساهمة الأكبر حيث توظف ما يزيد عن 2327293 سنة 2015 و 2797781 سنة 2019 منصب شغل, على غرار المؤسسات العمومية التي وصلت 20955 منصب شغل سنة 2019 بعد أن كانت توفر 43727 منصب شغل أي أن هذه المؤسسات عرفت تراجعا في عدد المناصب التي توفرها بسبب إعطاء أهمية أكبر للمؤسسة الخاصة.

الفرع الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تكوين الناتج الداخلي الخام, وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص مقارنة بالمؤسسات العمومية, كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 19: تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات من 2013 إلى 2018 .

الوحدة مليار جزائري

السنوات	قطاع النشاط	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	المجموع
2013	القيمة	893.24	6741.19	7634.43
	النسبة	11.70	88.30	100
2014	القيمة	1187.93	7338.65	8526.58
	النسبة	13.9	86.1	100
2015	القيمة	1313.36	7924.51	9237.87
	النسبة	14.22	85.78	100
2016	القيمة	1414.65	8529.27	9943.92
	النسبة	14.23	85.77	100
2017	القيمة	1291.14	8815.62	10106.8
	النسبة	12.775	87.225	100
2018	القيمة	1362.21	9524.41	10886.62
	النسبة	12.51	87.49	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020. p 28.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر, حيث سجل 7634.43 مليار دينار جزائري سنة 2013 ليرتفع إلى 10886.62 مليار دينار جزائري سنة 2018.

يمثل القطاع الخاص المساهم الرئيسي في الناتج الداخلي الخام حيث تقدر نسبة هذه المساهمة بأكبر من 80% في حين لا يساهم القطاع العمومي إلا بنسبة أقل من 20% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت تابعة للقطاع العمومي أو القطاع الخاص في تشكيل القيمة المضافة, وهي مساهمة معتبرة حسب ما تشير إليه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 20: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة.

فروع النشاط/السنوات	2015	2016	2017	2018
الزراعة	1936.37	2140.29	2281.83	2426906.9
البناء و الأشغال العمومية	1850.76	1990.03	2117.39	2254104.9
النقل و المواصلات	1660.75	1796.97	1965.39	2139892.3
خدمات المؤسسات	214.52	228.92	247.91	263372.1
الفندقة و الإطعام	212.78	240.39	2241.6	292164
الصناعة الغذائية	353.71	389.57	408.11	433407.2
صناعة الجلد	2.78	2.83	2.84	3080.1
التجارة	2259.33	2341.23	2123.86	2349598.7
المجموع	8491.00	9130.23	11388.99	10162526.1

Source: bulletin d'information statistique de la PME. n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril. 2020p.29 .

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق القيمة المضافة في مختلف القطاعات حيث نلاحظ أنها في تزايد مستمر حيث سجلت تزايدا مستمرا سنة 2015 ما يقدر ب 8491.00 مليار دينار جزائري ليتطور في سنة 2018 ليصل إلى 10162526.1 مليار دينار جزائري وهذا ما يظهر مدى تطور مساهمة هذا النوع من المؤسسات في خلق القيمة المضافة وانعكاسه ايجابيا على الاقتصاد الوطني.

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية المحلية نظرا لتوزيعها على كافة المناطق الجغرافية للبلاد, غير أن تباين توزيعها على القطر الوطني كما هو موضح في الجدول أعلاه ونظرا للتوجه الحضاري للأفراد وكذا الظروف القاسية في المناطق في المناطق النائية, نقص روح المخاطرة في هذه المناطق وغيرها من الأسباب التي وقفت حاجزا أمام توزيعها, فبتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ستتحقق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق, تتقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأرياف والمدن, وتساهم في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية.

وهذا ما تسعى إليه الدولة منذ خوصصة مؤسساتها العمومية, وذلك بتشجيع الاستثمار في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية بمنح امتيازات مختلفة للمؤسسات التي تنشط في تلك المناطق.

وبعد التطرق لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني, يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين البدائل الفعالة المتاحة للاقتصاد الجزائري في تنويع مصادر الثروة, نظرا للاهتمام المتزايد بهذا القطاع في الآونة الأخيرة وإعطائه أهمية خاصة, وهذا لقناعة الدولة الجزائرية بأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وذلك مما يتضح من خلال مساهمته في الرفع من الناتج الداخلي الخام والمساهمة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات, إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في توفير مناصب عمل لشريحة كبيرة من القوى العاملة, وبالتالي المساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة, ونظرا لهذه الأهمية الخاصة التي تحظى بها هذه المؤسسات فانه يتوجب على الدولة الجزائرية تكثيف جهودها, لدعمها من خلال تخفيف العراقيل البيروقراطية, والحواجز الجمركية التي تعيق مسيرة تقدمها بشكل أفضل, مما يتيح لها إمكانية دخول الأسواق الدولية, بطريقة تنعكس إيجابا على تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية. [1]

[1] صحراوي إيمان، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي–دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف**–، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2017–2018، ص32

المبحث الثاني: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعد البحث عن التمويل المناسب من بين أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, فالأساليب التقليدية في التمويل المتمثلة في التمويل المصرفي تعد مكلفة لهم من جهة, كما أنها تتطلب ضمانات يصعب توفيرها من جيهة ثانية.

لذلك وجب تطوير أساليب تمويلية جديدة لهذه لمؤسسات وإيجاد بدائل لها تتناسب مع طبيعة المؤسسة, طبيعة النشاط ومرحلة نمو المؤسسة.

فيما يلي سنحاول التطرق إلى الأساليب التقليدية للتمويل واقتراح أساليب أخرى كبدائل تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: التمويل التقليدي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن تعدد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة, والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة تختلف بحسب مراحل التطور التي تمر بها المؤسسة وحجم الاحتياجات المالية والضمانات المطلوبة, ففي المطلب الأول خصصته للتمويل الذاتي والتمويل بواسطة القروض البنكية.

الفرع الأول: التمويل بواسطة القروض البنكية.

تساهم البنوك في بطريقة مباشرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية, باعتبارها مصدر أساسي في لتمويل نشاطات الاستثمار و الاستغلال, ونظرا لعدم وجود معطيات دقيقة وكافية حول الواقع الحقيقي للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, فسيتم الاعتماد فقط على بعض المعطيات الشاملة, على اعتبار أن أغلب المؤسسات التي تنشط في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أولا: مساهمة البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات.

لقد أصبحت القروض الموجهة من طرف البنوك الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة مهمة من محفظة البنك. حيث عرفت السنوات الأخيرة ارتفاعا في قيمة القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاعات خلال الفترة2014/2019 من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 21: توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاعات خلال الفترة2019/2014 :

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	مجموع القروض	القطاع العام	القطاع الخاص	الإدارة المحلية
2014	6504.6	3382.3	3121.7	0.6
2015	7277.2	3688.2	3588.3	0.7
2016	7909.9	3952.2	3957.1	0.6
2017	8880.0	4311.3	4568.3	0.5
2018	9976.3	4943.6	5032.2	0.6
2019	10857.8	5636.0	5221.3	0.6

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر, رقم 49 , ص 13.

انطلاقا من الجدول السابق يمكن استنتاج الأتي:

-عرفت إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد تطورا مستمرا من سنة 2014 إلى غاية ديسمبر 2019 حيث تضاعف حجمها مما يؤكد على أن القروض البنكية تمثل المصدر التمويلي الخارجي الأساسي للمؤسسات في الجزائر, بما في ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- بعدما كانت القروض الموجهة للقطاع العام تمثل النسبة الأكبر سنتي 2014 و 2015 أصبحت القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص تمثل النسبة الأكبر ابتداء من سنة 2016 إلا أن النسبة تبقى متقاربة حوالي 50% خلال طول الفترة.

- أصبح القطاع المصرفي في الجزائر يولي اهتماما متزايدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وذلك بدليل أن حجم الموارد المالية المخصصة من قبل البنوك بمختلف أنواعها للقطاع الخاص عرف تطورا ملحوظا وبشكل تدريجي خاصة بعد سنة 2015 لتحقق بعد ذلك القروض الموجهة للقطاع الخاص نسبة نمو بلغت 47% سنة 2017 وقد يرجع سبب هذا النمو إلى استحداث صناديق ضمان القروض التي ساهمت في تحفيز البنوك على تمويل هذه المؤسسات.

ثانيا: مساهمة البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مدة الاستحقاق.

وفقا للسياسة الاقراضية المعمول بها لدى البنوك, فانه يتم منح قروض لفائدة نشاطات الاستثمار والاستغلال, والتي تعتبر قروض طويلة ومتوسطة أو قصيرة الأجل حسب آجال التسديد, ويتم توزيعها كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 22: توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة (2019/2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	مجموع القروض	قروض قصيرة المدى	قروض متوسطة و طويلة المدى
2014	6504.6	1608.7	4895.9
2015	7277.2	1710.6	5566.6
2016	7909.0	1914.2	5995.7
2017	8880.0	2298.0	6582.0
2018	9976.3	2687.1	7289.3
2019	10857.8	3011.1	7846.8

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر, رقم 49 , ص 12.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول, أن أغلبية القروض الموجهة للاقتصاد هي من النوع المتوسط وطويل الأجل, والتي تكون موجهة عادة لتمويل الاستثمارات إما التوسعية أو الجديدة, وحسب النشرة الإحصائية لبنك الجزائر, فان هذه القروض خاصة الاستثمارية تعود في غالبيتها, إلى القروض التي يتم منحها في إطار أجهزة الدعم الحكومية لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, لدعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

ولكن, رغم النمو المحقق على مستوى القروض المخصصة من قبل البنوك للقطاع الخاص بما فيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, فهو يبقى غير كاف حيث يوجد عدد هائل من ملفات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك لم تلقى الموافقة, ولازال تعامل البنوك مع هذه المؤسسات يخضع لنفس الشروط التي تتعامل بها مع بقية المتعاملين في سوق الائتمان دون مراعاة الاختلافات بين أحجام المؤسسات الاقتصادية, وإعطاء

الأولوية لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت محدودة, وهو ما يؤذي في مجمله إلى الحد من نمو تلك المؤسسات, وهنا تظهر بوضوح إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك الجزائرية.

الفرع الثاني: التمويل عن طريق بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أمس الحاجة إلى وجود مصادر بديلة للتمويل و خاصة مع تزايد حاجتها إلى التمويل متوسط و طويل الأجل وقد شهدت الآونة الأخيرة ظهور ما يطلق عليه الأسواق الجديدة للتمويل عالية النمو أي بورصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تجربة بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

أنشأت سنة 2012 يطلق عليها سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظرا لشروط الإدراج الصارمة في السوق الرئيسية تم تخفيف هذه الشروط مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: شروط القبول في بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الشروط	سوق الأوراق المالية	
	السوق الرئيسية	سوق (م ص م)
الشكل القانوني	شكل شركة ذات أسهم spa	شركة ذات أسهم spa
الحد الأدنى من رأس مال المشروع	500.000.000 دج	لا يوجد مبلغ محدد
نتيجة أخر السنة المالية	يجب أن تكون حققت أرباحا	ليس شرط
الحد الأدنى لرأس المال المفتوح للجمهور	20 %	10 %
الكشوف المالية السنوية	تنشر كشوفها المالية المعتمدة للسنوات الثلاثة الماضية على أن تكون ربحا	تنشر كشوفها المالية للعامين الماضيين ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها من هذا الشرط
المدقق الداخلي	شرط لازم	شرط لازم + مرقي البورصة

عدد حاملي الأسهم	150 مساهم	50 مساهم أو 3 مؤسسات مستثمرة

Source: publications société de gestion de la bourse des valeurs. guide du marché PME. Alger .p 09

بوجود هذه التحفيزات ولا تزال لحد الساعة لم تدرج أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة ببورصة الجزائر, ما يشكل عائقا مهما بالنسبة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر, باعتبار البورصة محفزا للنشاط من خلال دورها التمويلي.

المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الآليات المستحدثة.

الفرع الأول: رأس المال الاستثماري في الجزائر.

لقد عرف نشاط رأس المال الاستثماري رسميا بصدور القانون 06-11 الصادر في 25 جوان 2006[1]، وقبل هذا التاريخ كان هذا النشاط يسير وفق الأمر 03-11 الذي أجاز للبنوك والمؤسسات المالية القيام بممارسة هذا النشاط وفق رخصة من مجلس النقد و القرض.

أول تجربة لهذا النشاط كان سنة 1991 بإنشاء شركة FINALEP وهي شركة مساهمة بشراكة جزائرية أوروبية ممثلة ببنكين جزائريين هما بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي و الوكالة الفرنسية لتطوير والبنك الأوروبي للاستثمار.

كان الهدف من إنشاء هذه الشركة هو دعم تمويل المشاريع وتكريس إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سنة 1988 تم إنشاء الشركة أخرى هي SOFINANCE، انطلق نشاطها سنة 2001 وبصدور القانون رقم 06-11 تم تنظيم ممارسة نشاط رأس المال الاستثماري وقواعد الحصول على المساهمات والقروض في شركات رأس المال الاستثماري.

أ_ الشركة المالية للاستثمارات المساهمة في التوظيف SOFINENCE[2]: مؤسسة مالية معتمدة منذ سنة 2001، برأسمال اجتماعي قدره 5 مليون دج في 2017 تم رفع رأسمالها إلى 10 مليار دج.

[1] قانون رقم 06-11 المتعلق بشركة رأس المال الاستثماري، المؤرخ في 28 جمادى الاولى 1427، الموافق ل 24 جوان 2006، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42.

[2] معلومات متوفرة على موقع الشركة، www.sofinance.dz

فيما يخص نشاط رأس المال الاستثماري، فهي تساهم برأس مال مؤسسات في طور الإنشاء والنمو وإعادة الهيكلة والتمويل، مساهمتها تخص كل الأنشطة الإنتاجية للسلع و الخدمات ما عدا قطاعي المؤسسات الفلاحة والتجارة، حيث تكون مدة المساهمة من 5 إلى 7 سنوات، وبنسبة لا تتعدى 49% من رأس مال المؤسسات.

في نهاية المدة تتنازل **SOFINANCE** عن أسهمها وفق الشروط المتفق عليها أو في السوق المالي.

دور شركة SOFINANCE في تمويل المؤسسات:

تقدم الشركة عدة خدمات تمويلية لصالح المؤسسات هم: قرض الإيجار، التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري، القروض متوسطة وطويلة الأجل، التعهدات والكفالات لصالح المؤسسات المتحصلة على الصفقات العمومية في قطاعات البناء والأشغال العمومية، الري والقطاع الصناعي كما تقوم الشركة بنشاط الهندسة المالية والاستشارة لصالح المؤسسات.

الجدول الموالي يوضح تطور تمويل شركة SOFINANCE بمختلف الصيغ التمويلية لصالح المؤسسات من سنة 2014 إلى 2017:

جدول رقم 24: استثمارات شركة SOFINANCE في الفترة 2017/2014.

نوع التمويل	2014	2015	2016	2017
رأس المال الاستثماري	1195626	1245600	1047000	1163937
القرض الايجاري	4182943	4933000	5138000	6250598
التعهدات و الكفالات	575000	672000	1608000	827966
قروض طويلة و متوسطة الأجل	2859000	3292000	2845000	3077998
أوراق مالية بمعدل ثابت	500000	500000	500000	500000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المتوفرة على موقع الشركة: www.sofinance.dz

إن نشاط رأس المال يأتي في المرحلة الثالثة بعد القرض الايجاري والقروض متوسطة وطويلة الأجل وهذا راجع إلى:

- أن إجراءات التمويل بقرض الإيجار تكون عموما سهلة، ولا تتطلب الكثير من الوقت والدراسة للموافقة على الطلبات تأجير معدات والآلات، بينما التمويل برأس المال الاستثماري يتطلب وقتا لدراسة لطلب التمويل، من دراسة تفصيلية

لخطة عمل المشروع والتأكد من إمكانية تسويق الفكرة ووجود الطلب على المنتج وتفصيل مرفق للدراسة التقنية للمشروع.

- صعوبة خروج الشركة بعد انقضاء فترة المساهمة في ظل غياب بورصة ناشطة.
- معظم المشاريع تنتمي للقطاع الفلاحي وهو قطاع لا تموله الشركة وكل شركات رأس المال الاستثماري لأنه قطاع يستفيد من الدعم الحكومي للدولة الجزائرية.

ب_الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP: شركة رأس مال استثماري تم اعتمادها من قبل وزارة المالية يقدر رأس مالها مليار و 200 مليون دج مقسم بين بنكين عموميين هما : بنك التنمية الريفية بنسبة 64%، والقرض الشعبي بنسبة 32% و 4% فقط للشريك الفرنسي وهو البنك الأوروبي للاستثمار.

تضم المحفظة الاستثمارية لشركة المشاريع التالية [1]:

الجدول رقم 25: المحفظة الاستثمارية لشركة FINALEP.

المشروع	قطاع النشاط	مرحلة النمو	المنطقة
SOMEDIAL	التكنولوجيا الحيوية	مرحلة النمو	العاصمة
EIS	الصناعة الالكترونية	مرحلة النمو	العاصمة
MEDITBAT	البناء و الترقية العقارية	مرحلة الإنشاء	عنابة
MILOK	الصناعة الغذائية	مرحلة الإنشاء	غرداية
VIM	صناعة الزجاج	مرحلة الإنشاء	تلمسان
SONALTRAP	صناعة تحويل البلاستيك	مرحلة الإنشاء	سطيف
NOEMOTTASE	صناعة الجير	مرحلة الإنشاء	سطيف
VITAL	تصنيع المعدات	مرحلة الإنشاء	سطيف
ALACLIM	إنتاج مستحضرات التجميل	مرحلة الإنشاء	تيبازة
	صناعية صيدلانية	مرحلة الإنشاء	سيدي بلعباس

المصدر: كاتية بوروبة، مرجع سبق ذكره، ص 236.

تركز الشركة على تمويل المراحل الأولى من عمر المؤسسة وهي مرحلة الإنشاء بنسبة 80%، و 20% لتمويل مرحلة النمو، خاصة أن تلك المشاريع الاستثمارية مركزة في القطاع الصناعي. إن هذا التمويل هو شراكة مع المستثمرين لمدة 7 سنوات أو أكثر، وفي النهاية تتيح لهم شراء أسهمها.

[1] كاتية بوروبة، مرجع سبق ذكره،ص 236.

الفرع الثاني: التمويل التأجيري في الجزائر.

يرجع اعتماد تأسيس شركات الاعتماد الايجاري في الجزائر إلى مجلس النقد والقرض حسب النظام رقم 96-06 المؤرخ في 17 صفر 1417 هـ الموافق ل 30 جويلية 1996، بالإضافة إلى قانون النقد و القرض رقم 90-10 و أيضا الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري.

سنحاول التعرف على ممارسة نشاط التأجير في الجزائر والمجالات التي تمولها شركات التأجير ثم واقع المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها بهذا الأسلوب التمويلي:

1-المغاربية للإيجار المالي الجزائري Maghreb leasing algérie اختصارا MLA[1]: مؤسسة مالية مختصة في الاعتماد الايجاري، أنشئت سنة 2006 وهي عبارة عن شركة ذات أسهم برأس مال قدره 3.500.000.000 دج بمساهمة تونسية للإيجار المالي ب 30% و بنك أمان التونسي ب 40.7% وباقي المساهمات موزعة بين الصندوق الاستثمار الهولندي ب 7.5%، الشركة المالية الدولية ب 10%.

المحفظة الاستثمارية للمغاربية للتأجير: تقدم MLA مجموعة من المنتجات المالية موزعة على قطاعات مختلفة، كما نجد عدة حزم موجهين للمهنيين مثل الحزمة (صحتي+) والذي يشمل (سيارة سياحية، سيارة نفعية و تأثيث المقر).

الجدول الموالي يبين المنتجات المالية المقدمة من قبل المؤسسة في إطار نشاط التأجير:

جدول رقم 26: المحفظة الاستثمارية للمغاربية لتأجير الجزائر.

نوع التمويل	النشاط	نسبة التمويل	التسديد
اعتماد إيجاري للأصول المنقولة	- تأجير السيارات و المركبات النفعية الخفيفة	%90	من 2 إلى 4 سنوات
	- عتاد البناء و الأشغال العمومية	%90	من 2 إلى 5 سنوات
	-عتاد خاص بالقطاع الصحي	%100	من 2 إلى 5 سنوات
	- تجهيزات	%90	من 2 إلى 5 سنوات
	- وسائل النقل و الآلات الثقيلة	%90	من 2 إلى 5 سنوات
اعتماد إيجاري للأصول غير المنقولة	- محلات تجارية - مصانع و مخازن - محلات مهنية	%80	حتى 10 سنوات

المصدر: اعتمادا على موقع المؤسسة: www.maghrebleasingalgerie.com

[1] موقع المؤسسة، www.maghrebleasingalgerie.com

مساهمة مؤسسة MLA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر المغاربية للإيجار المالي أحد أهم شركات الاعتماد الايجاري في الجزائر، حيث أنها و بعد 11 سنة من تواجدها في السوق الجزائري تمكنت من تمويل عدة مشاريع بمبلغ إجمالي قدره 72 مليار دج، موجهة خصوصا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

جدول رقم 27: مساهمة MLA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

السنة	إجمالي التمويل
2016	9 مليار دج
2017	10 مليار دج
2018	12 مليار دج

المصدر: اعتمادا على موقع المؤسسة: www.maghrebleasingalgerie.com

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المغاربية للإيجار، إلا أنه يعتبر غير كاف وذلك بسبب:

- انخفاض السيولة خاصة أن المؤسسة هي مؤسسة مالية تقوم بتقديم القروض على شكل اعتماد إيجاري من دون تلقي الودائع أي أنها تعتمد على مواردها الخاصة، حيث تمثل 12 مليار دج ثلاث مرات رأس المال الاجتماعي للمؤسسة.
- النقص الكبير في وسائل النقل المهنية، المعدات والتجهيزات في السوق الجزائري.

ب_ الجزائر إيجار El Djazair Ijar اختصارا EDI[1]: مؤسسة مالية مختصة في الاعتماد الايجاري، معتمدة من قبل بنك الجزائر في 20 أوت 2012، برأس مال اجتمعي قدره 3.5 مليار دج موزعة على المساهمين:

- القرض الشعبي الجزائري (CPA) ب 47%.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) ب 47%.
- مؤسسة Asicom الشركة السعودية الجزائرية للاستثمار ب 6%.

بدأ نشاط هذه المؤسسة سنة 2013، لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشطة في قطاعات مختلفة منها: الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصحة، النقل والمهن الحرة.

[1] الموقع الالكتروني، www.eldjazairidjar.dz

المطلب الثالث: المشاكل التي تعرقل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب[1] :

الفرع الأول: صعوبات التمويل ومشكلات التمويل المالي: تتمثل الصعوبات التي تواجه مؤ ص م في:

ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ويتجلى ذلك في:

- غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى.
- نقص المعلومات المالية كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في منح القروض.
- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.
- هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسات إذ تعتبر البنوك إحدى مصادر الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسة مجبرة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات الشغل بها.

الفرع الثاني: ثقل العبء الضريبي والجمركي:

تؤدي الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنامي الأنشطة الموازية (التهرب الضريبي) كما أن ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية أدى إلى توقف العديد من المؤسسات الإنتاجية أو فقدان بعض مناصب العمل وتحول بعض رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى دائرة التجارة.

الفرع الثالث: غياب الفضاءات الوسيطية (البورصة):

إن وجود البورصة من شأنه العمل على إحصاء القدرات النقدية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية، وكذا نسج علاقات و تمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي.

في الجزائر يلاحظ غياب هذا الدور، وذلك راجع إلى عدم فعالية هذه البورصة بسبب المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بسيرورة البورصة بصفة خاصة.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الاستفادة من التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، نقص الأموال الخاصة، نقص الضمانات....إلخ.

[1] بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

المبحث الثالث: الهيئات الحكومية لدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

احتلت مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة لدى السلطات الجزائرية خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية ومن أجل توفير مصادر تمويل الملائمة تم إنشاء هيئات جديدة تعمل على تدعيم هذه المؤسسات سواء في الجوانب التشريعية والتنظيمية أو في الجوانب المالية

المطلب الأول: الهيئات الحكومية الداعمة.

ومن أهم هذه الهيئات :

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ):

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 , أنشئت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولى متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل, وهي تسعى إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني وتهدف إلى:

- تسخير كل المعلومات و البيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته.
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات و التخفيضات في نسب الفوائد.
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع.
- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالية لتمويل المشاريع لانجازها و استغلالها.
- التخفيف من حدة البطالة.
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.[1]

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص98.

الجدول رقم 28: المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط حتى 2019/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	الحصة	التأثير الوظيفي	متوسط عدد الوظائف	مبلغ الاستثمار دج	التكلفة المتوسطة للتوظيف	التكلفة المتوسطة لمؤسسة صغيرة
الفلاحة	58141	%15	137498	2	216230359728	1572607	3719068
الحرف اليدوية	43130	%11	126514	3	110871903821	876361	2570645
البناء و الأشغال العمومية	34889	%9	101121	3	134870488891	1333754	3865702
الري	560		2057	4	3323563996	1615734	5934936
الصناعة	27352	%7	78721	3	129921151276	1650400	4749969
أعمال الصيانة	10573	%3	24350	2	29204228877	1199352	2762152
الصيد البحري	1131	%0،29	5549	5	7499507851	1351506	6630865
المهن الحرة	11917	%3	26714	2	32084560550	1201039	2692335
الخدمات	108561	%28	252806	2	354292552702	1404400	3263534
النقل	13385	%3،5	24132	2	33767158812	1399269	2522761

المبرد							
نقل البضائع	56530	14،7	96237	2	145557153559	1512486	2574866
نقل المسافرين	18997	%5	43698	2	46707206849	1068864	2458662
المجموع	385166	%100	919397	2	1224329836912	1353420	3230633

Source:bulletin d'information statistique de la PME. n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020. p 26.

نلاحظ من خلال الجدول رقم الذي يمثل المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب القطاع ان الخدمات هي من تترأس عدد المشاريع الممولة من بين القطاعات أواخر سنة 2019 وأن قطاع الصيد البحري هو القطاع الذي يسجل أعلى تكلفة للمؤسسات الصغيرة.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القروض(ANJEM):

بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين و تتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى وزير التشغيل الإشراف العملي عليها ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام وهي تهتم ب:

-إدارة وتسيير القروض الممنوحة للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدمي الدخل التي تكون في حدود 50.000 دج ولا يزيد عن 4.000.000 دج.

-تسديد القروض الممنوحة بين سنة و 5 سنوات.

-إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل توفير التمويل المناسب للمشاريع.

-تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط.

-تقديم القروض بدون فوائد والاستشارات والإعانات للمستفدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.[1]

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره ،ص100.

الجدول رقم 29: الأرصدة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض حسب نوع التمويل.

نوع التمويل	العدد	الحصة %	الوظائف المنشأة
تمويل شراء المواد الخام	832247	%90.46	1219080
التمويل الثلاثي الوكالة الوطنية لتسيير القروض البنك, المروج.	87738	%9.54	133090
المجموع	919985	%100	1352170

Source: bulletin d'information statistique de la PME. n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020. p 22.

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن أغلبية الأرصدة الممنوحة متاحة لتمويل شراء المواد الخام بنسبة تقدر ب 90.46% ثم يليها التمويل الثلاثي ب 9.54%

الشكل رقم 06: يمثل نسبة الأرصدة الممنوحة من طرف ANJEM حسب نوع التمويل.

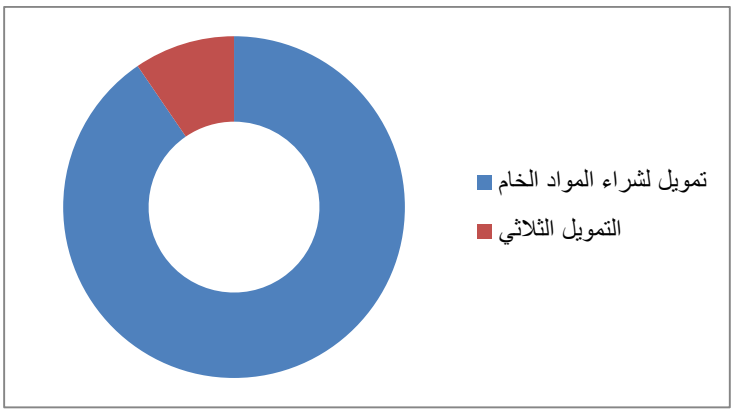

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

الجدول رقم 30: يمثل الأرصدة الممنوحة من طرف ANJEM حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	الحصة %
الفلاحة	125301	8437926881	%13.63
الصناعات الصغيرة جدا	364837	18172615893	%39.66
البناء والأشغال العمومية	79897	6803178174	%8.68
الخدمات	182806	16756968152	%19.87
الحرف اليدوية	161857	9309463337	%17.59
التجارة	4404	1097870769	%0.48
الصيد البحري	883	115842560	%0.10
المجموع	919985	60693865765.93	%100

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 23.

نلاحظ من خلال الجدول أنه حسب قطاع النشاط فان الصناعات الصغيرة جدا الخدمات الحرف اليدوية والفلاحة هي القطاعات التي استفادت من غالبية القروض الممنوحة لها بنسبة 91% من المجموع.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35-50 سنة الراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة و مصغرة وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01-04 المؤرخ في 3 جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في جويلية 1994.[1]

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره ، ص103.

الجدول رقم 31: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

	السنة المالية بداية من 2019				تراكم إلى غاية 2019/12/31			
قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	حصة المرأة %	التأثير الوظيفي	مجموع التمويل مليون دج	عدد المشاريع الممولة	حصة المرأة %	التأثير الوظيفي	مجموع التمويل مليون دج
الفلاحة	2285	%7.4	5158	1145.19	23144	%11.1	55436	95134.47
الحرف اليدوية	1062	23.4	2685	4495.31	14383	%22.6	37553	47073.70
البناء و الأشغال العمومية	224	%5.4	687	1347.48	8589	%2.5	27586	34966.91
الري	11	%18.2	24	78.57	347	%5.2	1174	2446.42
الصناعة	419	%23.6	1223	2833.85	11767	%21.9	34205	54440.93
أعمال الصيانة	45	%2.2	113	235.56	898	%2.3	2179	2743.93
الصيد البحري	27	%0	86	203.85	490	%0.4	1755	3391.65
المهن الحرة	173	4.9%5	389	981.03	1228	%47.7	2670	5219.05
الخدمات	458	%21.0	1124	2442.55	31348	%17.2	66497	112423.75
نقل	2	%0	4	8.25	45850	%1.5	69670	118392.15

البضائع								
نقل المسافرين	42	%0	83	157.29	12234	%1.2	18569	29008.29
المجموع	4748	%15.20	11576	23908.52	150278	%10.3	317194	505241.25

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 27.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب القطاع فان قطاع الخدمات, الفلاحة, نقل المسافرين والحرف اليدوية تعتبر من بين القطاعات الأكثر مشاريع ممولة أما القطاع الذي يترأس عدد المشاريع الممولة في نهاية سنة 2019 فهو نقل البضائع رغم أنه كان منعدم في بداية السنة.

كما نلاحظ أن حصة المرأة منخفضة في قطاع الصيانة, الصيد البحري, نقل البضائع و نقل المسافرين في نهاية السنة بعد أن كانت منعدمة تماما في بداية السنة.

الفرع الرابع: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FRAG:

وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي أنشئ في 11 نوفمبر 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 و يسير من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات و ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و من بين أهم وظائفه نذكر:[1]

-توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية.

-تحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة.

[1] محمد الناصر مشري, مرجع سبق ذكره, ص ص 98-99.

الجدول رقم 32: الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2019/01/01 إلى 2019/12/31

المبلغ بالدينار الجزائري

العناصر	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	376	189
التكلفة الإجمالية للمشروع	59875297404	13033066376
مقدار الاعتمادات المطلوبة	36899277437	9231369206
متوسط معدل التمويل المطلوب	%62	%71
مقدار الضمانات الممنوحة	14572802166	5100278744
متوسط معدل الضمان الممنوح	%39	%55
متوسط مبلغ الضمان	38757453	26985602
عدد الوظائف المراد إنشاؤها	11122	5392
الاستثمار للوظيفة	5383501	2417112
الائتمان للوظيفة	3317684	1712049
الضمان للوظيفة	1310268	945897

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 19.

نلاحظ من خلال الجدول رقم يمثل الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2019/01/01 إلى غاية 2019/12/31 أن متوسط معدل التمويل المطلوب يقدر ب 62% لعروض الضمان بينما يقدر ب 71% لشهادات الضمان وأن متوسط معدل الضمان الممنوح يقدر ب 39% لعروض الضمان بينما يقدر ب 55% لشهادات الضمان.

الجدول رقم 33: الملفات المعالجة حسب نوع المشروع من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2019/01/01 إلى 2019/12/31

المبلغ بالدينار الجزائري

العناصر	التأسيس	التمديد	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	187	189	376
التكلفة الإجمالية للمشروع	31607035657	28268261747	59875297404
مقدار الاعتمادات المطلوبة	18529577919	18369699518	36899277437
متوسط معدل التمويل المطلوب	%59	%65	%62
مقدار الضمانات الممنوحة	6227971259	8344830907	14572802166
متوسط معدل الضمان الممنوح	%34	%45	%39
متوسط مبلغ الضمان	33340659	44152544	38757453
عدد الوظائف المراد إنشاؤها	3799	7323	11122
الاستثمار للوظيفة	8319830	3860202	5383501
الائتمان للوظيفة	4877488	2508494	3317684
الضمان للوظيفة	1639371	1139537	1310268

Source: bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020, p 20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم يمثل الملفات المعالجة حسب نوع المشروع من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, أن عدد الضمانات الممنوحة يبلغ حوالي 376 ضمان, ومتوسط معدل التمويل المطلوب يقدر ب 62%, وأن متوسط معدل الضمان الممنوح يقدر ب 39% نهاية سنة 2019 .

المطلب الثاني: سبل تطوير الآليات التمويلية التقليدية و الحديثة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

سنحاول اقتراح بعض الحلول لترقية الآليات التمويلية التي يوفرها النظام المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول: السبل المقترحة على مستوى البنوك التجارية.

سيظل التمويل المصرفي أساسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه فإن أولويات إصلاح مؤسساته تكمن في:

-إنشاء بنك للمعلومات يسمح بالمعالجة السريعة والفعالة لملفات طلب الخدمات المالية من البنوك وتخفيض درجة المخاطرة اتجاه هذه المؤسسات وهذا عن طريق تقاسم المعلومات اللازمة والتي تتجاوز المعلومات المحاسبية إلى الزيارات الميدانية الدورية للمؤسسات.

-إعطاء الأولوية في منح القروض للمؤسسات الخاصة والعمومية المنتجة دون أي تمييز.

-تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المعاملة مميزة من قبل البنوك بسبب عدم قدرتهم على سداد ما يستحق عليهم من أقساط و فوائد في المواعيد المحددة، لذلك فإن تمديد فترة الإرجاء قبل تاريخ استحقاق القروض يساعد على إنشاء وتكوين رصيد مالي لهذه لمؤسسات.

-إنشاء بنك متخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهتم بتمويلها خاصة في مرحلتي الانطلاق وما قبل الانطلاق، يتمتع هذا البنك بالموارد والصلاحيات المناسبة لمرافقة هذه المؤسسات بطرح خدمات مالية متوافقة مع السياسة العامة لدعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات مثل بنك BPI في فرنسا المتخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تطبيق أسعار فائدة تفضيلية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بالنسبة للمؤسسات الناجحة، حيث أن نسبة الفائدة على قروض الاستغلال حاليا ما بين 8% و 10% وهي نسبة كبيرة جدا، وعلى العكس من ذلك فإن البنوك التجارية تميل إلى تطبيق أسعار تفضيلية للمؤسسات الكبيرة، وأكثر من ذلك حيث تقدم قروض مجاملة خاصة للمؤسسات العمومية بينما تفرض أسعار فائدة مرتفعة على المؤسسات الصغيرة.

الفرع الثاني: السبل المقترحة على مستوي شركات التأجير.

لا يزال نشاط التأجير كآلية تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير معروف حيث يمثل فقط 1% من إجمالي تمويل الاقتصاد في الجزائر، رغم أن هذا النشاط موجه لتمويل جميع القطاعات الاقتصادية.

حيث ترجع أسباب عدم لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى التأجير:

-ثقافة المؤسسات التي تعودت على القروض البنكية الكلاسيكية.

-استثناء الشركات الناشئة من الاستفادة من هذا النوع من التمويل لأن هذا الأخير يشترط أن تكون المؤسسة تنشط لمدة عامين على الأقل في بعض شركات التأجير.

-التكلفة المرتفعة لأقساط التأجير كونها تغطي كل فترة اهتلاك الأصل.

-غياب ثقافة التسييرية لبعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و جهلهم لهذا النوع من التمويل.

ومن أجل تطوير الاعتماد الايجاري في الجزائر كبديل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقترح ما يلي:

-فتح المجال للشركات التأجير الأجنبية للاستثمار في الجزائر مع إعادة النظر للوائح التنظيمية المعمول بها، خاصة القاعدة 49/51 التي تلزم الشركات الأجنبية عند إقامة استثمار بالجزائر الشراكة مع مستثمرين محليين حيث تلزم الشريك الجزائري عمومي أو خاص امتلاك 51% من أسهم الاستثمار.

-تنسيق الإجراءات المتعلقة بهذا النوع من التمويل من طرف جميع الأطراف المعنية على وجه الخصوص بنك الجزائر، إدارة الضرائب، بورصة الجزائر، شركات التأجير... لإعادة النظر في الإطار القانوني والضريبي والمحاسبي الذي يحدد بوضوح طريقة عمله، خاصة التسجيل المحاسبي للتأجير حسب النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثالث: السبل المقترحة لتنشيط بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من اجل ذلك نقترح عدة حلول:

-تكييف شروط وصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى هذه البورصة بجعل أنجح هذه المؤسسات تستفيد من هذا السوق.

-يجب أن لا ترتبط أهلية دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بورصة الجزائر بالطبيعة القانونية لهذه المؤسسات، حيث يشترط أن تكون المؤسسة على شكل شركة أسهم بينما أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع عائلي أو على شكل SARL أو EURI، كما يتطلب امتلاك 50 مساهم على الأقل لرأس المال وهذا ما يعيق إدراجها.

-بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تستطع الوصول إلى البورصة نظرا إلى الهيكلة المالية، القانونية والإدارية لهذه المؤسسات وإلى متطلبات الشفافية الأساسية والحوكمة وتوفر المعلومات، نقترح توفير كفيل سواء كان مؤسسات مالية أو اقتصادية يلتزم بضمانها أمام سلطة ضبط البورصة شرط أن تكون هذه المؤسسة المتكفل بها تستوفي شروط النجاح.

-تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المدخرين لتثقيفهم بأهمية السوق المالي وهذا عن طريق تنظيم أبواب مفتوحة لتمكين الجمهور من فهم طريقة عمل البورصة، وكذلك القيام بحملات إشهارية عن طريق وسائل الاتصال المختلفة والتعامل مع الجامعات ومراكز البحث حول ثقافة البورصة و ضرورة تلقيها للطلبة.

الفرع الرابع: السبل المقترحة لتعزيز دور رأس المال الاستثماري في الجزائر.

نقترح بعض الحلول لدعم هذا النشاط في الجزائر:

– دعم الانتشار الجغرافي لشركات رأس المال الاستثماري وذلك من خلال إنشاء وكالات جديدة عبر كامل التراب الوطني، فالإنشاء الجغرافي الضيق لها وتمركزها يعيق من قدرتها التمويلية والوصول إلى اكبر قدر ممكن من المؤسسات حيث أن اغلب شركات رأس المال الاستثماري تتمركز في الجزائر العاصمة مع وجود فروع لها في بعض الولايات.

– السماح للمستثمرين الخواص بالدخول في مجال رأس المال الاستثماري للاستفادة من الفوائض المالية للأفراد الجزائريين وكذلك أفراد الجالية الموجودين في الخارج، بخلق صناديق جديدة يكون الطرف الرئيسي فيها هؤلاء المستثمرين.

– إنشاء هيئة حكومية تهتم بتنظيم نشاط رأس المال الاستثماري حيث أن مراقبة هذا النشاط مسند إلى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.

– توفير إطار قانوني يضمن حقوق مختلف الأطراف المتدخلة في نشاط رأس المال الاستثماري.

الفرع الخامس: السبل المقترحة لدعم تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

لتفعيل دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر باعتبارها احد الحلول البديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقترح ما يلي:

–التأطير القانوني للصيرفة الإسلامية من خلال تعديل بعض المواد قانون النقد و القرض، وهذا التأطير القانوني لا يشمل فقط البنوك بل أيضا التأمينات والبورصة.

–ضرورة التكييف التنظيمي والجبائي للمعاملات المالية الإسلامية.

–تنويع المنتجات التمويلية الموجهة للمؤسسات حيث أن الصيغة المنتشرة هي المرابحة والايجار والبيع السلم وغياب التعامل بالمشاركة في الربح والخسارة والمضاربة.

–التعريف بصيغ التمويل الإسلامية التي تستخدمها البنوك عن طريق تنظيم ندوات مفتوحة لكافة المهتمين.

–إعادة النظر في القاعدة 49/51 لجلب أكبر قدر من المستثمرين الأجانب لإنشاء بنوك خاصة تعمل وفق مبادئ الشرعية الإسلامية.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني إذ باتت أداة ووسيلة هامة لبناء نسيج صناعي متكامل، وأصبحت اليوم تؤذي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويتجلى ذلك من خلال أثارها الايجابية على العمالة والصناعة وتنويع الدخل خارج قطاع المحروقات، بالرغم من محدودية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجربة الجزائر في إنشاء بورصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إلى حد الآن لم تدرج فيها ولا مؤسسة، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز هذا القطاع من خلال استحداث مجموعة من الأجهزة والهيئات التي تدعم و ترافق أصحاب المشاريع، والتي بإمكانها أن تكون حلول لسد فجوة التمويل على سبيل المثال: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي و الاجتماعي في مختلف الدول خاصة منها الجزائر نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها وخصائص عديدة تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم، تجعل منها قناة مكملة لها لا بديلة عنها، وباعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها، لكن ما تجدر الإشارة إليه أنه ومهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دور ايجابي في تطوير وتحسين الاقتصاد فان هذا لا ينفي المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، والتي تتمثل أساسا في الحصول على التمويل على اعتبار أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة الموارد المالية الداخلية، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتلبية احتياجاتها، وقد قدمت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة في سبيل دعم و تطوير هذا النوع من المؤسسات.

اختبار الفرضيات:

-يعتبر مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وخاصة في الجزائر راجع في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي بها، حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل، التمويل بالاستئجار، رأسمال المخاطر وغيرها من مصادر التمويل الحديثة، والجزائر كغيرها من الدول النامية تملك نظاما ماليا غير متطور لا يوفر مصادر التمويل التي تتلاءم و احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-وفقا لوضعية النظام المالي، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرغمة على الاعتماد على القروض البنكية والالتزام بكافة الشروط التي تفرضها رغم عدم رضا هذه المؤسسات عن خدماتها بشكل تام، وهذا بسبب الإجراءات الإدارية وطول فترة الانتظار، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وكذا قيمة الضمانات المطلوبة حيث تفوق هذه الأخيرة قيمة القرض المطلوب، لذا تعتبر السبب الرئيسي في إحجام البنوك في أغلب الحالات عن قبول طلبات القروض، نظرا إلى كل هذه الشروط فإن النظام المالي الجزائري غير قادر على توفير أهم مصدر من مصادر التمويل ناهيك أن بورصة الجزائر غير نشطة في الأساس، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

-ساهمت هيئات الدعم الحكومية في تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى وهذا يدل على أنها من أهم الضمانات لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

_ثبتت صحة هذه الفرضية التي تدور حول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية واتضح من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني في مقدمتها التشغيل والناتج المحلي من خلال القيمة المضافة وفي ترقية الصادرات خارج نطاق المحروقات بنسبة متزايدة من سنة إلى أخرى.

النتائج:

_تبين أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يرتكز على مفهوم واحد وهذا لتعدد المعايير المحددة لمفهوم هذه المؤسسات ولاختلاف درجات النمو وهذا ما يتفق مع الدراسة.

_لقد حدد القانون التوجيهي رقم 01_18 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص هذه المؤسسات مقارنة بغيرها، كما قام بتحديد مفهوم واضح ورسمي لها، وتحديد استراتيجية واضحة وصريحة لدعمها والعمل على تفادي عرقلتها، وتهيئة المحيط الملائم لاستمرارها.

_تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتطور تعدادها المستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى نسبة تجاوزت 98% ، حيث سجلنا خلال سنة 2019 إجمالي المؤسسات التي قدرت ب 1193339 مؤسسة، وهذا راجع للتدابير والإجراءات التي تضعها من فترة إلى أخرى بهدف تسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

_إن فكرة إنشاء صناديق ضمان القروض تعتبر الآلية الأكثر نجاعة لتحفيز البنوك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن المشكلة الأساسية التي لا تزال تواجهها تكمن في تعقيد وطول مدة دراسة الملفات، الشيء الذي يجعل من الموافقة البنكية تتطلب مدة زمنية طويلة، هذا فضلا عن طبيعة الضمانات المطلوبة مما يزيد من إرهاق كاهل أصحاب هذه المؤسسات.

_استحواذ القطاع الخاص على أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا يدل على الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من طرف القطاع الخاص، و يعتبر مؤشر سلبي كون القطاع العمومي لا يهتم بهذا النوع من المؤسسات.

_ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بناء على الإحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب شغل وساهمت في تقليص البطالة و إن كانت النسبة ضئيلة، إلا أن التزايد المستمر في مناصب الشغل خلال السنوات الدراسة يوضح الدور التنموي الذي تلعبه هذه المؤسسات في التشغيل، ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام من خلال القيمة المضافة إلا أن هذه المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات.

_ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على ترقية الصادرات خارج نطاق المحروقات ولكن كانت هذه المساهمة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى كما أن هذه المؤسسات تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

_يتأثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سلبا بعدة عوائق أهمها عائق التمويل.

_يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والمعوقات، غير أن الحكومة أعطت اهتماما لها من خلال وضع هيئات وبرامج تمويلية، إضافة إلى صناديق لدعمها والتي هي من أسباب نهوض هذا القطاع كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_ضآلة التمويل عن طريق البورصة في الجزائر، وعدم قدرة المؤسسات الجزائرية التكيف مع هذا النمط التمويلي.

التوصيات:

إن السيطرة الواضحة للقطاع المصرفي على النظام المالي، تتطلب إعادة نظر شاملة لتشغيل وتفعيل النظام المالي بكفاءة، وهذا يتأتى من خلال الأخذ بجملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

_مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي لبورصة الجزائر وتحديد إطار زماني لتطويرها شروط الإصدار، الاستمرارية، الشطب...) منح تحفيزات جبائية وإدارية من أجل الولوج للبورصة بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الولوج للبورصة كتخفيض رأسمال المفتوح، عدد المساهمين الأدنى، تخفيض رسوم الاكتتاب والتداول...

_فسح المجال أما بورصة الجزائر وذلك بتنويع الأدوات المالية المتداولة فيها.

_ينبغي على الجزائر مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات والتطورات العالمية التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة وذلك لا يتأتى إلا بالقيام بجملة من التدابير لعل أبرزها:

-خوصصة البنوك العمومية وفق إستراتيجية تضع ضمن أولوياته خدمة مصلحة الاقتصاد.

-تشجيع الاندماج بين البنوك الوطنية و بخاصة تلك التي تشترك في تمويل مؤسسات و شركات تعمل في نفس القطاع، وذلك لتلافي مشكل صغر رأس مال البنوك و زيادة كفاءة النشاط المصرفي.

-إعطاء استقلالية أكبر للبنوك و دفعها على إنشاء فروع متخصصة تعمل على تبني طرق و تقنيات الوساطة المصرفية الحديثة.

_ضرورة التزام الهيئات المسيرة لبورصة الجزائر بوضع إستراتيجية للنهوض بسوق بديلة ترتكز على القيام بحملات تحسيسية لفائدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسواق المالية البديلة في توفير تمويلات طويلة الأجل.

_الاهتمام بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي و البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات من خلال الشروع في تطبيق برنامج واسع لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_إزالة العراقيل القانونية والإدارية ووضع إطار قانوني ملائم لنشاطها.

_ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب بتشجيعهم على إنشاء مشاريع خاصة، بتوجيههم نحو القطاعات التي تتناسب مع تخصصاتهم وتشجيعهم على الإبداع والابتكار لخلق أسواق جديدة تتماشى مع المنتجات المحلية والوطنية وحتى الدولية.

_الإكثار من الدورات والملتقيات والمعارض الوطنية والدولية لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للاحتكاك وتبادل التجارب، وزرع روح المقاولاتية لدى الطلبة.

_إن نجاح البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها يتطلب تفعيل نشاط مؤسسات أخرى تعني بهذه المؤسسات في الجزائر نذكر منها: مؤسسات رأسمال الاستثماري، حاضنات الأعمال التكنولوجية، مؤسسات التمويل الايجاري، مؤسسات التمويل الإسلامي، وزيادة دعمها لسياسة تنمية هذه المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه الأخيرة.

_تحسين المنظومة المالية بتمويلها بقروض مسيرة، والعمل على توسيع المؤسسات المالية والبنوك المتخصصة لتمويل هذه المؤسسات.

_طرح بدائل تمويلية جديدة للحد من المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أهم المشاكل التي تعترض خلق ونمو هذا القطاع.

آفاق البحث:

إن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل انهيار أسعار البترول والتحول إلى المصادر البديلة، فالجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة لعصرنة هذه المؤسسات وذلك بدعمها بالتمويل الكافي والإجراءات القانونية والضريبية المحفزة وغيرها، مما يساعدها على أداء دورها في الاقتصاد الوطني، وهو ما يشكل ميدانا خصبا للبحث على اعتبار أن التمويل المصرفي هو أهم مصدر تمويلي لهذه المؤسسات، وعليه نعرض جملة من المواضيع الممكن البحث فيها مستقبلا:

- دور التحفيزات الضريبية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه بديل في الجزائر.
- السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**
- **الكتب:**

- أحمد الشناوي إسماعيل، مبارك عبد المنعم، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، دون سنة النشر.
- أسامة محمد الفولي، مجدي محمد شهاب، **مبادئ النقود و البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
- بلعوز علي، **محاضرات في النظريات السياسية و النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2004.
- خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، بدون طبعة، 2008.
- رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف مدخل كمي معاصر**، دار الفكر، عمان، الأردن.
- سعيد عبد الحميد مطاوع، **الاسواق المالية المعاصرة**، مكتبة أم القرى، مصر، 2001.
- شاكر القروبني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة4، الجزائر، 2008.
- شمعون شمعون، **البورصة – إشارة إلى بورصة الجزائر**–، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر،2005.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- عبد الحميد عبد اللطيف، **البنوك الشاملة و عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 2009.
- عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسى، **النقود و المصارف و الأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن.
- محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية: النظرية و التطبيق**، دار الميسرة، الاردن،2007.

- **الأطروحات و المذكرات:**

- أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسنطينة،2011.
- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.

- بعلي حسن مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2012.

- بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة ماجستير،تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، 2009.

- بوروبة كاتية، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، سنة 2018.

- الحاج علي حليمة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة–دراسة حالة ولاية قسنطينة–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة،2008–2009.

- خلفة ساهل زينب، **دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة ماجستير في مالية المؤسسة، كلية علوم التسيير، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، 2011–2012.

- زكريا دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002.

- ساعد ابتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

- سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة،2007.

- سماح طلحي، دور البدائل الحديثةفي تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –مع الاشارة لحالة الجزائر–، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2013–2014.

- سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009–2010.

- شلابي عمار، **مؤسسات صغيرة ومتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية _دراسة حالة الجزائر_**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010_2011.

- صحراوي إيمان، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي–دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف–**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2017–2018.

- صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**، دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2011.

- عبد الرحمان بن شيخ، **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي العولمي الجديد –دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.

- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها و تنظيمها –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2004.

- عقون فتيحة، **صيغ التمويل في البنوك الاسلامية و دورها في تمويل الاستثمار**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008–2009.

- مسيخ أيوب، **دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المقاولين)في ولاية سكيكدة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، إدارة مؤسسات،جامعة 20 أوث 1955 ، سكيكدة، 2016_2017.

- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في الإدارة الإستراتيجية و التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010–2011.

- معيزة مسعود أمير، **مصادر تمويل الاحتياجات الاستثنائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة –دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف،2015_2016.

❖ **المجلات:**

- بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، **رأس مال المخاطر و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة حالة شركة sofinace–**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 05، فيفري 2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، ألمانية.
- ياسين عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد الثالث،جوان 2018.

❖ **الملتقيات:**

- اوصغير الويزة، **فعالية آليات تدفق الأموال داخل النظام المالي مع إشارة لحالة الجزائر** ، ملتقى وطني حول النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 04و 05 فيفري 2019.

- السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر.
- عثمان بوزيان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: متطلبات التكيف وآليات التاهيل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي ، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006.
- مفتاح صالح، **الأداء المتميز للحكومات**، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للحكومات، جامعة بسكرة،يومي 08-09 مارس 2005.

❖ **القوانين:**

- الأمر 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري، المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق ل 10 جانفي 1996، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 03.
- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
- قانون رقم 06-11 المتعلق بشركة رأس المال الاستثماري، المؤرخ في 28 جمادى الاولى 1427، الموافق ل 24 جوان 2006، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42.

❖ **مراجع باللغة الفرنسية:**

- bulletin d'information statistique de la PME, n°36 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition avril 2020.
- publications société de gestion de la bourse des valeurs. guide du marché PME. Alger p 09

❖ **المواقع الالكترونية:**

- www.sgdv.dz/at/index.php
- www.sofinance.dz
- www.maghrebleasingalgerie.com
- www.eldjazairidjar.dz
- www.bankalger.dz